

محمد يحيى حسني | Mohamed Yahya Hasni*

"حراطين موريتانيا": إلى أي مدى يتحكم الأصل الاجتماعي في فرص الحراك وتغيير المكانة؟

"Haratin in Mauritania": To What Extent Does Social Origin Determine Opportunities for Social Mobility and Status Change?

ملخص: يجلب هذا البحث شريحة اجتماعية هامشية هي "شريحة الحراطين في موريتانيا" إلى نطاق البحث الاجتماعي، عبر مدخل سوسيولوجي مهم هو بردايمات الحراك الاجتماعي، بعدما بقيت هذه الشريحة عقودًا طويلة موضوع تناولات سياسية وحقوقية غير معرفية بالجملة. ويهدف في مرحلة ثانية إلى تسليط الضوء على المتغيرات المتحركة في التراتبية الاجتماعية داخل المجتمع الموريتاني، التي جعلت بنية الماضي تحافظ على صلابتها في الحاضر. ثم يرصد في مرحلة ثالثة المتغيرات التي ساهمت إلى حد ما في خلخلة تلك البنية وفتحت المجال لتحوّلات في المكانة، ندعي أنها محدودة ومبرمجة ولا تعبّر عن تكافؤ حقيقي في الفرص، ليعود البحث في نهاية المطاف إلى تأكيد صلابة الدور الذي يقوم به الأصل الاجتماعي والمحددات الأولية السابقة على الدولة الوطنية بمدرستها الجمهورية ومواطنتها المساواتية في التحكم في الحراك الاجتماعي.

كلمات مفتاحية: الحراطين، المجتمع الموريتاني، الحراك الاجتماعي، المكانة، التراتبية.

Abstract: This paper examines the marginalized Haratin people of Mauritania, utilizing a sociological approach grounded in the paradigms of social mobility. For decades, the Haratin social group has been at the center of political and human rights debates. This paper underscores the variables that govern social hierarchy within Mauritanian society and argues that these variables reinforce their deep-rooted historical structures. Consequently, opportunities are pre-programmed and lack equity, highlighting the pivotal role of social origin in determining social mobility.

Keywords: Haratin, Mauritanian Society, Social Mobility, Status, Hierarchy.

* أستاذ علم الاجتماع في جامعة نواكشوط، موريتانيا.

مقدمة

إنّ الملاحظات الأولية المستندة إلى دراسة ميدانية، ستتعرض لتفاصيلها لاحقاً، قادتني إلى افتراض تأسيسي مفاده أن مقارنة الحراك الاجتماعي / الحركية الاجتماعية⁽¹⁾ تشكل مدخلاً علمياً مهماً لتفسير دينامية تطوّر المجتمع الموريتاني وتتبعها، وتحليل البنى المادية والذهنية والرمزية المتحركة فيه على صعيد إنتاج وإعادة إنتاج المكانة الاجتماعية التي ترتبت عليها تراتبية صلبة، شبهها فرانسيس دي شاسيه Francis de Chassey بالطبقية المغلقة الموجودة في الهند⁽²⁾. واعتبرها كونستان هامس أيضاً نموذجاً فريداً من الأنظمة الطبقة المغلقة، تضاهي قوة النظام الطبقي في الهند⁽³⁾. لذلك يمثل الحراك الاجتماعي موضوعاً شائكاً في موريتانيا، نظراً إلى مجموعة من الأسباب، لعل أكثرها وجاهة: التركيبة التراتبية للمجتمع الموريتاني بحسب الشريحة والإثنية والعرق.

يأتي اختيارنا شريحة الحراطين نموذجاً لأسباب علمية وعملية، لعل من أهمها الثقل الديموغرافي لشريحة الحراطين في المجتمع الموريتاني⁽⁴⁾، حيث يمثلون، بحسب إحصاءات غير رسمية، نسبة تصل في أقصى تقدير إلى 45 في المئة من مجموع السكان⁽⁵⁾، ومكانة هذه الشريحة باعتبارها فئة مستعبدة وتابعة سابقاً، ووقوعها في أسفل هرم التراتبية الاجتماعية، ومعرفة التغيرات التي شملت محددات الحراك الاجتماعي قبل ميلاد الدولة الوطنية في عام 1960 وبعده، بأيدولوجيتها الوطنية المساواتية، وبمدرستها الجمهورية وقطاعاتها المهنية والوظيفية الحديثة التي من المفترض أن تكرس مبدأ تكافؤ الفرص من ناحية وتؤسس لتراصف طبقي⁽⁶⁾ جديد على أسس مختلفة عن تراتبية المجتمع التقليدي، وبروز حركة حقوق مدنية صُلب مجتمع الحراطين تدعو إلى تصفية العبودية وإنصاف هذه الشريحة وتمكينها من حقوقها السياسية والاقتصادية بما يتناسب وحجمها الديموغرافي.

نقترح من أجل القيام بهذه الدراسة خطة تقوم على نقاش نظري بين بردايمين في سوسولوجيا الحراك الاجتماعي: الأول بنوي نقدي يوظف السببية البنوية في فهم الحراك الاجتماعي وتفسيره، وهو بذلك

(1) ثمة من يترجم Mobilité sociale بالحراك الاجتماعي، وثمة من يترجمها بالحركية الاجتماعية، ونحن لا نجد غضاضة في الترجمتين، وعليه، فإني أستخدم الحراك الاجتماعي قاصداً به حركة الأفراد أو الوحدات العائلية داخل نظام الفئات الاجتماعية - المهنية أو نظام الطبقات الاجتماعية للذين يفضلون الوصف الأخير. وبعبارة أخرى الأليات التي ينتقل الأفراد بوساطتها من الموقع الاجتماعي الأصلي إلى الموقع الاجتماعي المتحقق بعبارة بتريم سوروكين.

(2) فرانسيس دي شاسيه، موريتانيا من 1900 إلى 1975، ترجمة محمد بوعليبة الغراب (نواكشوط: جسور للنشر، 2013).

(3) Constant Hames, "La société maure ou le système des castes hors de l'Inde," *Cahiers Internationaux de Sociologie*, vol. 46 (1969), pp. 163-177.

(4) لا تقدّم الجهات الرسمية في موريتانيا إحصاءات حول السكان استناداً إلى انتمائهم الإثني والعرفي والشراحي، بل تعتبر ذلك خطأً أحر، على الرغم من تخصيص الدستور الموريتاني على التعددية اللغوية في البلد والاعتراف بها، ولذلك فإن الإحصاءات الخاصة بالتمثيل العرفي والشراحي هي إما تقديرات من مصادر خارجية، وإما استناداً إلى دراسات ومسوح سكانية أنجزت في فترة مبكرة من استقلال موريتانيا.

(5) "موريتانيا: السيف مسلط على رقابنا": قمع النشطاء المجاهدين بانتقاد ممارسات التمييز والرق في موريتانيا"، منظمة العفو الدولية، 2018/3/22، شوهد في 2023/7/5، في: <https://tinyurl.com/48wntv67>

(6) روزماري كرومبتون، الطبقات والتراصف الطبقي، ترجمة محمود عثمان حداد وغسان رملأوي (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 24.

يتناول الحركات الاجتماعية في بعدها العام، بمعنى الحركية الطبقية أو حركية الطبقات لا الأفراد، ومن هذا المنطلق تؤدي الأصول الاجتماعية أدواراً حاسمة لأنها بمنزلة شروط إنتاج للنسق الاجتماعي بما هو نسق قائم على التفاوت وقادر على إعادة إنتاج التفاوتات الطبقية. أما البردايم الثاني، فهو بردايم فرداني ليبرالي، يرى أن الفرد صانع مصيره، ويمتلك من الذكاء والقدرة ما يحرّره من "إكراهات الأصل الاجتماعي"، وبذلك يُنسب هذا المنظور من المتغيرات المتحركة في الحركية الاجتماعية، ويركز على الحركية الجيلية بدلاً من الحركية الطبقية. وتوسّل في الوصول إلى نتائج ذات قيمة علمية في تفسير الحراك الاجتماعي في المجتمع الموريتاني منهجيةً مركبة جمعت بين الطريقتين الكمية والكيفية، حيث استندت الدراسة إلى مقابلات واستمارات وُرعت على 400 مشارك يتمون إلى ثلاثة أجيال مختلفة.

في الشق الآخر، توسّلت الدراسة مجموعة عناوين، جانب منها يتعلق بالأبعاد التاريخية لمسألة الحراطيين في المجتمع الموريتاني وتحوّلات المكانة الاجتماعية بالنسبة إلى هذه الشريحة قبل نشوء الدولة الوطنية وبعده، بمدارسها الجمهورية ومواطنتها المساواتية. وفي مستوى آخر سلّطت الدراسة الضوء على حضور الحراطيين في بيروقراطية الدولة وتكوّن النخب داخل هذه الشريحة والقضايا التي رفعتها هذه النخب وناضلت من أجلها، ومنحت شريحة الحراطيين في الحصيلة نمطاً من "هوية جماعية"، ارتأينا تصنيفها ضمن "الهويات الناعمة غير الخشنة".

في المبحث الأخير من الدراسة، قدّمنا نتائج منوّعة عن استراتيجيات الحراطيين في تحقيق الحراك الاجتماعي وتغيير المكانة الاجتماعية والتخلص من الفقر، أو بالأحرى التخلص من هابيتوسات الدونية الاجتماعية، وذلك بكسر الحواجز الاجتماعية نحو الفرص والموارد بصورة عامة، متمثلة في الوظائف والمنافع الاقتصادية والرمزية والاعتبارية.

أولاً: علاقة الأصل الاجتماعي بالحراك الاجتماعي

يعني الحراك الاجتماعي حركة الأفراد أو الوحدات العائلية داخل نظام الفئات الاجتماعية - المهنية أو نظام الطبقات الاجتماعية للذين يفضّلون الوصف الأخير. وبعبارة أخرى الميكانيزمات التي ينتقل الأفراد بوساطتها من الموقع الاجتماعي الأصلي إلى الموقع الاجتماعي المتحقق بعبارة بتريم سوروكين⁽⁷⁾.

أما بالنسبة إلى مفهوم الأصل الاجتماعي، فنعي بأنه مفهوم فضفاض، فيبسر بورديو يربطه بالطبقة الاجتماعية "برجوازية، أرستقراطية، فلاحون، بروليتاريا" وأحياناً بالانتماء المكاني "ريف/ حضر"، وفي الحاليتين هو وثيق الصلة برأس المال الاجتماعي والثقافي واللساني الخاص بالشخص، وبعبارة أخرى الهابيتوس الذي يحمله، وهناك من يذهب إلى الحديث عن شكلين من الهابيتوس: هابيتوس

(7) ريمون بودون وفرانسوا بوركيو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حدّاد (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص 277.

الدونية الاجتماعية، وهابيتوس الفوقية الاجتماعية. أما ريمون بودون، فيحدد الأصل الاجتماعي في متغيرات الأسرة والجيل، من دون أن يتحدث عن الطبقة⁽⁸⁾. ونحن هنا نرصد أهمية البعدين في الأصل الاجتماعي: البعد القريب، والبعد البعيد إذا جاز التعبير.

بناءً عليه، فإن مفهومنا للأصل الاجتماعي لا يعني المرجعية الطبقيّة فحسب، بل يشمل أيضًا الأسرة والجيل، بالمعنى الميكروسوسولوجي، حيث يجري عقد مقارنات جيلية، على مدى أجيال داخل السلالة الواحدة. وفي هذا الإطار تجري في العادة مناقشة ثلاثة متغيرات: الأسرة والمدرسة والجيل.

وفي كلتا الحالتين تبدو العلاقة بين الأصل الاجتماعي الطبقي أو الأسري أو الجيلي، والحراك الاجتماعي وطيدة، فظاهرة الحراك الاجتماعي كما يلاحظ جلال أمين "شديدة الصلة ببعض من أقوى النزاع الاجتماعية كالرغبة في اكتساب احترام وتقدير الآخرين، أو الرغبة في التفوق على الآخرين، أو الرغبة في إشباع الميل إلى السيطرة، أو الخوف من فقدان كل ذلك"⁽⁹⁾. وتقودنا ملاحظة أمين هذه إلى القول إن مضمون الحراك الاجتماعي هو "مضمون مقارن" بين وضعيات متعيّنة قائمة وأخرى ممكنة أو مشاهدة. ولذلك فكل حراك اجتماعي طبقي صعودًا أو هبوطًا يستدعي ممارسات سلوكية وتمثلات وقيمًا جديدة. ولعل ذلك ما دفع أمين إلى القول إن "الحراك الاجتماعي، هو العامل الأساسي الذي حكم تطور المجتمع المصري"⁽¹⁰⁾ خلال نصف القرن الماضي.

من هنا نتبين الأهمية التي يكتسيها الحراك الاجتماعي، نظرًا إلى الأصل الاجتماعي، فالحراك الاجتماعي الصّاعد يمثل حلاً شخصيًا لمشكلات المكانة المتدنية وتبعاتها النفسية والاجتماعية. وعلى النقيض من ذلك، يقود الحراك النازل وانسداد فرص الانتقال من وضعية اجتماعية إلى أخرى أحسن منها، إلى التوترات وانتشار الجريمة وربما الحروب⁽¹¹⁾.

في مستوى آخر، ترافقت أزمة الحراك الاجتماعي في سبعينيات القرن الماضي في البلدان الأوروبية، بوجهها الاقتصادي المتمثل في استفحال الفقر وارتفاع معدلات البطالة وشحّ الفرص، مع صعود مسائل التعددية الثقافية والإثنية والمساواة باعتبارها أحد أوجه أزمة الحراك الحادة، وقاعًا سحيقًا لظاهرة التفاوت في المجتمعات⁽¹²⁾.

أخيرًا، أعاد تحكّم متغيرات الأصل الاجتماعي والرمزية الاجتماعية في الحراك الثقيل، موضوع علاقة الحراك بالأصل إلى صلب اهتمامات السوسولوجيا الحديثة. فمن اللافت أن الحراك الاجتماعي أصبح

(8) المرجع نفسه، ص 281-282.

(9) جلال أمين، ماذا حدث للمصريين؟ تطور المجتمع المصري في نصف قرن 1945-1995 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998)، ص 8.

(10) المرجع نفسه.

(11) كرومبتون، ص 272.

(12) Brian Bary, *Culture and Equality: An Egalitarian Critique of Multiculturalism* (Cambridge: Polity Press, 2008).

حراكاً مبرمجاً غير مفتوح، تتحكّم فيه معايير الزبونية والتبعية، أكثر من معايير الجدارة والاستحقاق⁽¹³⁾. وتعتبر هذه الظاهرة مميزة، إلى حدٍ بعيد، للمجتمعات والدول الموصوفة بالنامية.

في هذا المستوى لا يخفى على الباحثين أن سوسيولوجيا الحراك تمارس نوعاً من "الفضح" المعرفي للآليات الزبونية والشّللية في الأنظمة السلطوية والسياسية بصورة عامة، ولاستراتيجيات "التوارث" المُقنّعة بشعارات الجدارة والكفاءة والاستحقاق، وغيرها من مقولات التبرير التي بذل عالم الاجتماع بيير بورديو جهده كله لإزالة أقنعتها الاجتماعية⁽¹⁴⁾.

يقع هذا البعد النقدي في دراسة الحراك عبر آليات إعادة الإنتاج والتوارث والهيمنة وإعادة إنتاج الهيمنة، في صميم إشكاليات دراستنا لموضوع الحراك بالنسبة إلى شريحة تابعة في المجتمع الموريتاني، هي "الحراطيين" بماضيهم مع العبودية وتموقعهم في أسفل هرم التراتبية الاجتماعية في النظام القبلي الموريتاني التقليدي وتشكيلهم غالبية الفقراء والأميين، مع الانتقال من القبيلة إلى الدولة، ومن البداوة إلى المدينة. ومن ملاحظتنا الميدانية ومقابلاتنا مع نخب من شريحة الحراطيين، يتّضح أن الحراك الاجتماعي يمثل بالنسبة إليهم الوسيلة الفعّالة لتغيير نظرتهن إلى أنفسهن، ونظرة الغير إليهن، وبعبارة أخرى التخلّص من هابيتوس الدونية الاجتماعية ومتعلقاته التي كرّست فقرهن وتهميشهن.

من فضاء الإشكاليات السابقة وغيرها، اكتسبت سوسيولوجيا الحراك الاجتماعي مشروعيتها كاختصاص جديد، وصل إلى ذروة عطائه في سبعينيات القرن المنصرم، مع كل من المدرستين الأنكلوسكسونية والفرنسية، مع اختلاف في المقاربة والقراءة وآليات التحليل، وفي بعض الأحيان رهانات التحليل.

نناقش هنا في الأساس منظورين مركزيين في أدبيات الحراك الاجتماعي، أحدهما "بنوي نقدي" والآخر "الليبرالي". الأول منهما يعتبر الحراك الاجتماعي مبرمجاً، بينما يعتبره الثاني حقيقة موضوعية في ظل الدول الحديثة.

يمثل بورديو الرأي الأول القائل ببرمجة الحراك الاجتماعي وخضوعه لمبدأ إعادة الإنتاج حتى في سياق المجتمعات الحديثة التي يُفترض أن الفرد فيها هو من يحدّد مصيره في ظل تكافؤ غير مسبوق في الفرص وتراجع تأثير الأصول الاجتماعية والمكانة الموروثة في "تحديد ما يكون أو ما سيكون عليه الشخص مستقبلاً"، وذلك نظراً إلى عمليتين أساسيتين ميّزتا المجتمعات الحديثة: عملية "التصنيع والتعليم"، إضافة إلى ظاهرة تفجر مصادر الحراك الاجتماعي التي لم تعد مرهونة بمحدد أو بمسار بعينه، في ظل وفرة وتعدّد الأنشطة التي تعود بمنافع قياسية في وقت وجيز نسبياً، وهي أنشطة مرتبطة أساساً بالمهارات التي تتفوق أحياناً على الشهادات الجامعية (الرياضات، التسويق عبر مواقع التواصل الاجتماعي، الفنون... إلخ).

(13) ينظر: حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

(14) Pierre Bourdieu, *La Noblesse d'État: Grandes écoles et esprit de corps* (Paris: Les Editions de Minuit, 1989).

أما المقاربة الثانية فارتأينا تسميتها بالمقاربة الليبرالية في مجال الحراك الاجتماعي، وممثلها الأبرز هو عالم الاجتماع الفرنسي ريمون بودون الذي رسم ملامحها في كتابه *لاتكافؤ الفرص*⁽¹⁵⁾، فهو على النقيض من بورديو، لا يعتبر الحراك الاجتماعي مبرمجاً أو متحكماً فيه، ولا يعتبر الأصل الاجتماعي محدداً نهائياً لفرص الأشخاص في الترقى الاجتماعي، بل يربط قابلية الحراك الاجتماعي بالفرد أولاً، لناحية مهاراته وذكائه واستراتيجياته الشخصية.

من شأن هذه الإشكالات كلها أن تقود إلى مساءلة نموذج الدولة الحديثة التي قدّمت نفسها عبر خطاباتها المختلفة باعتبارها راعية للمجتمع وضامنة لفرص العيش الكريم والمساواة⁽¹⁶⁾. ويزداد نطاق المساءلة أكثر عندما نضع ضمن نطاق رؤيتنا العملية التربوية والتعليمية ودورها في الحراك، وإخفاقها الملاحظ، بحسب العديد من الباحثين، في ضمان فرص متساوية، وإخفاقها مؤخراً في أن يستلزم النجاح المدرسي بالضرورة النجاح المهني، وإذا وضعنا ضمن حقل الرؤية هذا قضايا التعددية الثقافية والإثنية واستحكامها في منطوق عملية الحراك الاجتماعي من ناحية، وتجزير اللامساواة العرقية والثقافية من ناحية أخرى، فإننا نكتشف أن مبحث الحراك، بتعدد قضاياها وإشكالاته، لا يزال مبحثاً راهناً، وتقع إشكالاته في صميم أزمات المجتمع الحديث؛ وهو يعبر عن راهنية تنطلق دائماً من خصوصيات المجتمعات وتطوراتها.

ثانياً: المدونة الإمبريقية وأدوات البحث

تتبنى هذه الدراسة خيارات منهجيةً متنوعة، يتقاطع فيها التحليل الكمي مع التحليل الكيفي للمعطيات، حيث يقتضي موضوع الدراسة التنوع المنهجي.

1. التحليل الكمي

أما الطرائق المتبعة لتجسيد الخطاطة المنهجية، فتتمثل في: الطريقة الكمية القائمة على جمع معطيات إحصائية ذات طابع كمي، وذلك بناءً على جملة من الأسئلة في استمارة البحث، موجّهة أساساً لاستخلاص نتائج إحصائية، تتعلق بمعطيات ومتغيرات تفسيرية مهمة للبحث، مثل متغيرات الدخل والعمر والجنس ودرجة الحراك وعقد المقارنات الجيلية... إلخ. والطريقة الكيفية القائمة على مقارنة الأسئلة والإشكالات التي يصعب تكميمها، ورصّها ضمن جداول إحصائية⁽¹⁷⁾. ولتنفيذ خطة هاتين الطريقتين لجأنا في الدراسة الميدانية إلى أداتين أو تقنيتين منهجيتين مأخوذتين من الطريقتين الكمية والكيفية⁽¹⁸⁾.

(15) Raymond Boudon, *L'inégalité des chances la mobilité sociale dans les sociétés industrielles* (Paris: Armand Colin, 1973), p. 22.

(16) Pierre Rosanvallon, *La Crise de l'Etat-providence* (Paris: Édition du Seuil, 1981).

(17) Romy Sauvayre, *Les méthodes de l'entretien en sciences sociales* (Paris: Dunod, 2013), p. 6.

(18) Alain Blanchet & Anne Gotman, *L'enquête et ses méthodes: L'entretien* (Paris: Nathan, 1993).

اعتمدنا في إنجاز الدراسة على بناء استمارة مكوّنة من 40 سؤالاً، تمثل الأسئلة المغلقة فيها نسبة 35 في المئة، والأسئلة المفتوحة نسبة 65 في المئة، موجّهة إلى عيّنة إحصائية مكوّنة من 400 مشارك، موزعين على فئات عمرية وجنسية واجتماعية وتعليمية مختلفة.

2. التحليل الكيفي

في إطار إنجاز هذه الدراسة وجدنا أنفسنا في حاجة إلى إجراء مقابلات نوعية⁽¹⁹⁾، وذلك مع مجموعة من النخب في مجالات السياسة والثقافة والاقتصاد والإدارة. فالنخب داخل الحراطيين تشكل حالة مهمة للبحث، وذلك من جهة معرفة المسارات التي اتبعتها هذه النخب، واستطاعت عبرها الوصول إلى المكانة الاجتماعية التي وصلت إليها. وفي هذا الإطار التقينا بعشر شخصيات، من بينهم وزراء سابقون، ومن بينهم رؤساء أحزاب ومنظمات حقوقية ورجال أعمال. وتبّنها أعمال غوفمان حول المقابلة باعتبارها أداة منهجية إلى أهمية التعامل مع الكلام أو الرواية الواردة في المقابلة⁽²⁰⁾، ليس لناحية دقة محتوياتها، بل لناحية تعقيداتها والتناقضات التي تتضمنها، وبقدر ما يمثل هذا الأمر صعوبة منهجية حقيقية، تسمح المقابلات من خلال عملية التفاعل بين الباحث والمشاركين وتبع تكرار كلمات بعينها أو عبارات بعينها، بتفكيك عناصر هوية المتحدثين، ومن ثمّ، تفكيك العمليات الاجتماعية التي يشكل الفاعلون الاجتماعيون ركناً أساسياً فيها⁽²¹⁾.

إنّ المقابلات التي تضمّنتها هذه الدراسة هي في جزء كبير منها مقابلات تفهيمية وتفاعلية⁽²²⁾. حاولنا من خلالها الإمام بأربعة أبعاد: البعد الإمبريقي المتعلق بأحداث ومنعطفات كبيرة في الحياة الاجتماعية للأشخاص، والبعد النفسي الدلالي، من قبيل تسليط الضوء على الكيفية التي عاش بها الشخص والكيفية التي يتحدث بها وتمثله للأشياء؛ ثم ثالثاً البعد الخطابي المبني والمشكّل لهويات سردية والمعجم المستخدم في بنائها؛ وأخيراً البعد الشبكي، أي شبكة العلاقات الاجتماعية للشخص ومدى تأثيرها في صنع هويات الأشخاص وتمثلاتهم وانتظاراتهم وحتى وصولهم إلى ما هم عليه.

3. العيّنة الكميّة: تركيبها وتمثليّتها

اخترنا عينةً مقيّدة عمدية⁽²³⁾، للقيام بالبحث الميداني، وذلك نتيجةً لغياب دليل اسمي وافٍ لشريحة الدراسة، ومن ثم، من الصعب الحديث عن تمثيلية قوية في عيّنة الدراسة نسبةً إلى مجتمع الدراسة العام. لقد شملت عيّنة بحثنا 400 مشارك، جرى اختيارهم بناءً على مجموعة من المواصفات والمعايير

(19) Sauvayre, p. 8.

(20) بيبير بونت، "روائح الرمل"، في: بيبير بونت، أنثروبولوجيا مجتمعات غرب الصحراء (الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2017)، ص 41-42.

(21) Jean-Claude Kaufmann, *L'entretien compréhensif* (Paris: Armand Colin, 2004).

(22) Alain Blanchet, *Dire et faire dire: L'entretien* (Paris: Armand Colin, 2015) p. 65; Blanchet & Gotman.

(23) العيّنة العمدية هي التي لا يكون الباحث فيها مهتمًا بتمثيلية العيّنة. ينظر: شارلين هس وبيبير باتريشيا ليفي، البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء الجوهري (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص 125.

المنهجية التي تتناسب وطبيعة إشكالية البحث؛ وتبين الجداول (1) و(2) و(3) توزيع العينة بحسب متغيرات العمر والجنس والمستوى التعليمي والاقتصادي.

الجدول (1)

توزيع العينة بحسب العمر

النسبة المئوية	العدد	الفئة العمرية
8.25	33	85-60
47	188	59-40
44.75	179	39-25
100	400	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث.

لم يكن اختيارنا هذه الفئات العمرية الثلاث اعتبارياً، إنما كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بغايات البحث وطبيعة الأجيال المستهدفة، فالفئة العمرية (60-85)، هي الفئة التي رافقت نشوء الدولة الوطنية، وهي أيضاً الفئة التي رفعت مطالب الحراطين بالعدالة والمساواة والحرية، وكان سبعة أفراد من هذه العينة من مؤسسي حركة تحرير الحراطين وانعتاقهم المعروفة بالحر، وهي أول إطار تنظيمي أسسه أبناء هذه الشريحة، حيث مثلوا نخبتها التي تلقت تعليمًا في المدارس الحديثة، واستطاعت نسبياً أن تتخلص من أوضاع الفقر والخصاصة والدونية الاجتماعية والوعي الاجتماعي المرتبط بجملة تلك الظواهر التي كانت، في نظرهم، عائقاً أمام ميلاد "الوعي المتمرد" لدى الحراطين طوال العقود الماضية. أما الفئة العمرية الثانية (40-59)، فتشكل أساساً من الجيل الثاني لحركة الحقوق المدنية، إضافة إلى كونها تضم قطاعاً واسعاً من النخب التي تمكنت من تحقيق مستوى تعليم عال، ثم تقلدت بناءً على ذلك وظائف متوسطة، إلى سامية، فكان بينها الطبيب والأستاذ الجامعي والخبير المحاسبي والمهندس والقاضي والمدير والوزير... إلخ، حيث كانت الشهادة المدرسية المتوسطة أو العليا ذات قيمة في التوظيف، لكون المدرسة لا تزال في حينها تمثل المصعد الاجتماعي الوحيد تقريباً، قبل تراجع قيمتها في تحقيق الحراك الصاعد في منتصف التسعينيات، وما رافقها من انتشار واسع للتمدرس، مع تراجع مستوى التعليم من جهة وتضاؤل قدرة الدولة على التوظيف مع سياسات الإصلاح الاقتصادي الهيكلي وعدم وجود سوق عمل موازية حقيقية في القطاع الخاص، من جهة أخرى.

أما الفئة العمرية الأخيرة (29-35)، فتمثل جيل الشباب المعاصرين من الحراطين، الذي يتميز بخصائص سوسيولوجية ينبغي تسليط الضوء عليها، فهو جيل أزمة، نظراً إلى ثقل الماضي الذي

يتعايش مع مخلفاته، وبسبب صعوبات تغيير الوضع الاجتماعي الموروث بفعل انسداد قنوات الحراك الاجتماعي وتحكّم العلاقات الولائية والزبونية، ولا سيما في الحراك الثقيل الذي أصبح حراكاً مبرمجاً بمرور الوقت.

الجدول (2)

توزيع العينة بحسب المستوى التعليمي

المجموع	المستوى التعليمي				الفئة العمرية
	جامعي	ثانوي	ابتدائي	أمي	
179	16	55	78	30	39-25
188	61	126	01	00	59-40
33	3	12	13	05	85-60
400	80	193	92	35	المجموع
100	20	48.25	23	8.75	النسبة المئوية

المصدر: المرجع نفسه.

بناءً على استبيان داخلي شمل جميع المشاركين في العينة، تمكّننا من الوصول إلى النتائج التالية في ما يخص وضع الدخل والوضع الطبقي بالنسبة إلى الأسر والأفراد.

الجدول (3)

مستوى دخل الأسرة والوضع الطبقي لعينة الدراسة

النسبة المئوية	العدد	الوضع الطبقي والدخل شهرياً بالدولار الأمريكي
7.69	10	عالٍ (أكثر من 3000)
69.23	90	متوسط (750-1000)
23.07	30	متدنٍ (أقل من 300)
100	130	المجموع

المصدر: المرجع نفسه.

الجدول (4)
خصائص العينة الكيفية

الاسم	الوظيفة	الصفة العلمية	النشاط	مكان المقابلة وتاريخها
ب. م.	رئيس منظمة "نجدة العبيد"	مهندس	حقوقى	تونس، 2015/4/1
م. ب.	رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي حالياً	-	سياسي	نواكشوط، 2017/7/22
ب. هـ.	وزير مالية سابق وبرلماني	جامعي	سياسي	نواكشوط، 2017/7/18
ص. م.	وزير أول سابق	جامعي	سياسي	نواكشوط، 2017/7/25
ب. ع.	أستاذ جامعي وزير سابق للتعليم العالي	جامعي	أكاديمي	نواكشوط، 2017/9/11
ح. إ.	مهندس وبرلماني	مهندس	سياسي	تونس، 2015/4/28
ب. د.	نائب في البرلمان	جامعي	سياسي	نواكشوط، 2018/2/26
إ. ب.	أستاذ تعليم ثانوي ورئيس هيئة الساحل للدفاع عن حقوق الإنسان ودعم التعليم	جامعي	حقوقى	نواكشوط، 2018/2/24
ع. إ.	إعلامي ورئيس منتدى الأواصر	جامعي	حقوقى	نواكشوط، 2018/2/14
م. أ.	أستاذ تعليم ثانوي	جامعي	حقوقى	تونس، 2017/6/20
م. م.	رئيس منظمة بيت الحرية	جامعي	حقوقى	نواكشوط، 2018/2/29
ذ. ن.	وزير سابق	جامعي	سياسي	نواكشوط، 2018/2/28
م. س.	أستاذ ثانوي	جامعي	-	النعمة، 2018/2/1
ك. م.	معلم	جامعي	سياسي	النعمة، 2018/2/1

المصدر: المرجع نفسه.

ثالثاً: الحراطيين: الهوية والتاريخ والتموقع الاجتماعي

يمكن الحديث عن أربعة مصادر لمعالجة تاريخ المجال الموريتاني، تتمثل في: الآثار الأركيولوجية، والنصوص العربية القديمة، والوثائق والشهادات الأوروبية والإنتاج المحلي بمكتوبه ومروياته الشفهية وحتى الفقهية⁽²⁴⁾.

مع ضعف البحوث الأركيولوجية وتوقفها في موريتانيا في ثمانينيات القرن العشرين، بقيت المصادر الأساسية هي المصادر المكتوبة والمروية، وبالعودة إلى هذه المصادر للعثور على تاريخ لشريحة الحراطيين، نكتشف حالة من غياب التأريخ لهذه الشريحة، في ما عدا بعض الحضور الهامشي عند تناول تجارة الرق وفقه الرقيق في النوازل والفتاوى الفقهية⁽²⁵⁾، أما النصوص المكتوبة بالفرنسية فعلى الرغم من اهتمامها بالمجموعات الاجتماعية في المجال الموريتاني بمختلف تشكيلاتها، فإنها، لعوامل سياسية واستعمارية، اهتمت أكثر بمجموعات نخبوية ذات النفوذ والمكانة، ولم تول التأريخ لماضي الجماعات التابعة أهمية تذكر. أما بالنسبة إلى المرويات الشفهية فقد انصبّ التدوين أساساً على تدوين مرويات الجماعات المهيمنة تقليدياً، من طرف أبناء تلك الجماعات أولاً، من أنثروبولوجيين فرنسيين بارزين⁽²⁶⁾.

ونعتقد أن العامل الرئيس في تهميش مرويات الحراطيين عائد في جانب منه إلى كون مجتمع الحراطيين قديماً مجتمعاً أمياً لا يمتن الكتابة والتدوين، وإلى هامشيتهم التي لم تغر الرحالة والمستكشفين من الفرنسيين وغيرهم للكتابة عنهم.

1. الحراطيين: التسمية والأصل

تسمية الحراطيين مثار جدل كبير، بين من يربطها بمهنة الحراثة وزراعة الأرض، التي عُرف "الحراطيين" بممارستها، بوصفها هوية مهنية ميّزتهم تاريخياً⁽²⁷⁾، ومن يعتبر هذه التسمية حاملة لمدلول سوسولوجي يفرّق بين فئات هذه الشريحة نفسها، على اعتبار أن جذر الكلمة مركب من كلمتين: "حرٌّ وطارئٌ"، أي حر جديد، متميز من وضع العبد الذي لا يزال تحت العبودية. مع أن هذه الحرية الطارئة المميّزة، تتضمن وصماً بالدونية يلاحق حاملها، ولذلك ينفر كثيرون من الحراطيين من هذه التسمية، ويميل كثيرون منهم إلى تسميات أخرى بديلة، مثل "الحُضْر أو الخضّارة". وهو ما يطرح إشكال ما إذا كانت تسمية الحراطيين جامعة؟ خاصة في ظل الانقسامات والانشطارات التي تعرفها هذه المكوّنة، وانعدام

(24) محمد بن محمد، وثائق من التاريخ الموريتاني: نصوص فرنسية غير منشورة (نواكشوط: منشورات جامعة نواكشوط، 2000)، ص 17؛ محمد المختار ولد السعد، الفتاوى والتاريخ: دراسة لمظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال فقه النوازل (تونس: دار الغرب الإسلامي، 2000).

(25) يحيى ولد البراء، المجموعة الكبرى الشاملة لفتاوى ونوازل وأحكام أهل غرب وجنوب غرب الصحراء (نواكشوط: مولاي الحسن ولد المختار الحسن، 2010).

(26) ينظر مثلاً المرويات التي تناولها بيير بونت في كتابه الضخم: بيير بونت، روايات أصول المجتمعات البيضانية: مساهمة في دراسة ماضي غرب الصحراء، ترجمة محمد بوعليبة الغراب (نواكشوط: جسور للنشر، 2015).

(27) وعلى هذا الرأي يكون أصل الكلمة الحراثين وجرى تحريفها بشكل طفيف لتصبح الحراطيين.

رابط ثقافي اجتماعي متين وعميق يجمعها، كما هي الحال بالنسبة إلى أبناء القبيلة الواحدة الذين تجمعهم العصبية والأصل الواحد المتخيل.

الجدول (5)

هل تسمية الحراطين جامعة بالنسبة إلى عينة الدراسة؟

نسبة الحراطين			
المجموع	لا	نعم	بحسب الدخل
112	22	90	عال
230	17	213	متوسط
58	14	44	متدناً
400	53	347	المجموع
100	13.25	86.75	النسبة المئوية

المصدر: المرجع نفسه.

الرابط الأساسي الذي يوحد الحراطين، بحسب معظم الأدبيات، هو المعاناة ومرارة ماضي العبودية. لكن هل في الإمكان صوغ هوية موحدة من تراث المعاناة؟

إن حالة الحراطين، كما يقول بونت "هي حالة أكثر تعقيداً"، فالحراطين لا يشكلون قبائل قائمة بذاتها، لكنهم ظلوا مرتبطين بعلاقات زبونية، تميل إلى حد ما إلى مصلحتهم، مع قبائل أسيادهم السابقين. وقد يختلف تصنيف مكاناتهم الاجتماعية إلى حد بعيد: فهناك "الحراطين" المحاربون في الإمارات، وهناك "الحراطين" "تلاميذ" tlamîd كبار المشايخ، وهم في الغالب مزارعون أو عمال بالواحات، لكنهم جميعاً بقوا مستبعدين من التنظيم الجنبالوجي [المتعلق بالنسب] للقبائل والطبقات الاجتماعية. وبناءً على ذلك، بقوا يحملون وصمة عار العبودية التي يعبر عنها على نحو أخص حرمانهم من الانتساب إلى الأصل المشترك. كما أنهم في الغالب يبقون خارج النظام الرعوي البدوي، وهو النشاط السائد المفضل لدى السكان ويختصون في الزراعة وغرس النخيل. بيد أن هذه الحرفة ليست محايدة: فبمقدار التكامل الضروري الذي توفره للحراطين لولوج أنظمة الإنتاج الرعوية، فإنها تسهل ديمومة السيطرة الاجتماعية عليهم عن طريق التحكم في الملكية العقارية التي يمارسها "البيضان" في إطار النظام القبلي⁽²⁸⁾.

ميزة الحراطين إذاً في النظام الاجتماعي التقليدي الموريتاني هي تموقعهم خارج التنظيم في بعده المزدوج الطبقي والقبلي. فهم لا يشكلون قبيلة، بل هم مرتبطون بقبائل وأسر مختلفة بوصفهم

(28) Pierre Bonte, "'L'ordre' de la tradition. Évolution des hiérarchies statutaires dans la société maure contemporaine," *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, vol. 54, no. 1 (1989), pp. 118-129.

تابعين⁽²⁹⁾. وتعود فروق المكانة الموجودة بين الحراطيين إلى مجموعة من المحددات، لخصها بيير بونت في حراطيين وُلدوا داخل الأسرة والقبيلة، وحراطيين محاربين داخل الإمارات الحسانية، وحراطيين تلاميذ لكبار المشايخ، وهم في الغالب مزارعون أو عمّال في الواحات، وحراطيين جرى شراؤهم، وحراطيين يؤدّون وظائف منزلية، وحراطيين يسعون وراء الماشية ويمارسون الرعي والحراثة⁽³⁰⁾.

من هذا المنطلق، يشكّل الحراطيين شريحة اجتماعية، غير مهيكلة حول أملاك مشتركة، ولا يفترض الانتماء إليها واجبات وحقوقاً سياسية للشريحة على الأفراد المنتمين إليها، ومع ذلك فثمة مجموعة من المحددات، تجعل مسمّى الحراطيين دالاً على انتماء اجتماعي سوسولوجياً، ودالاً على هوية جماعية، لديها فواعل جماعية (منظمات وحركات ونخب) تدعي تمثيلها وطرح قضاياها السياسية والحقوقية والاجتماعية والاقتصادية. ومن هذا المنطلق يمكن القول إن الهوية الجماعية للحراطيين هي من نوع الهوية الناعمة الرخوة غير الخشنة التي "تحملها، بالمقابل، جماعة إنسانية مهيكلة ويقع على عاتق صفوتها مهمة إنتاج ونشر أيديولوجيا متناقضة"⁽³¹⁾.

2. كيف يجري تأسيس الرابط الاجتماعي عند الحراطيين؟

لقد وضع يان سبورك في كتابه المهم أيّ مستقبل لعلم الاجتماع؟ عنصرين محدّدين لتكوّن الرابط الاجتماعي الذي يفسّر حالات تشابه الوضع المميز لجماعة معيّنة وانجذاب أفرادها إلى هذا الرابط الذي يُطلق عليه بعضهم وهم الهوية الجماعية المشتركة⁽³²⁾ أو المتخيّلة⁽³³⁾. فيرى يان سبورك أنّ "الرابط الاجتماعي يتكوّن على مستويين، لا يتمتعان بنفس المنطق، ولا بنفس الطابع الزمني، ولا بنفس الدينامية، فمن جهة هناك الرابط الاجتماعي المجرد، ومن جهة أخرى هناك الأشكال الملموسة للعالم المعاش. هذان المستويان مرتبطان تكوينياً بشكل مباشر، من دون أن يكونا مع ذلك قابلين لاختزال الواحد إلى الآخر"⁽³⁴⁾.

(29) ينظر على سبيل المثال رحلة مقدم مشاة البحرية جان فرانسوا كاي: جان فرانسوا كاي، "ملاحظات حول سكان موريتانيا وسكان بلاد الزنوج المتاخمين لنهر السنغال"، الوثيقة مترجمة ومحققة في: بن محمد، ص 77.

(30) المرجع نفسه.

(31) يرى الأنثروبولوجي المغربي حسن رشيق أنّ الهوية الجماعية لدى المجموعات الصغيرة التي تمتلك بنى لاتخاذ القرار، تقوم على المكانة السياسية في المقام الأول، ويقتضي ذلك نسقاً معيّناً من الواجبات والحقوق والامتيازات. فالأشخاص الذين يتمون إلى قبيلة ما، أو جهة، أو بلد، ويقومون في مدينة ما، يستطيعون إثبات ذواتهم وتمائلها بالرجوع إلى جماعاتهم الأصلية، لكن ما داموا يكتفون بذكر أصولهم منفردين، وما داموا هم لا يتعارفون في ما بينهم ولا ينتظمون على نحو دائم، فهم يشكلون شريحة Catégorie اجتماعية أكثر مما يشكلون زمرة Groupe اجتماعية مهيكلة. وقتئذ، تكون المرجعية إلى الهوية رخوة والأشخاص المعينون بها يستعملونها بوصفها نظاماً تصنيفياً، ونادراً ما تصبح مصدراً أو مرجعية لتسوية المسائل العملية الخصوصية (اقتراض، زواج، تبادل خدمات ... إلخ). وعندما يتعلق الأمر بالأفكار، فإن هذه الهويات الجماعية تُختزل، واقعيّاً، في جرد للسمات الثقافية والقوالب النمطية. حسن رشيق، "الهوية الناعمة والهوية الخشنة"، ترجمة أحمد يعلاوي، إنسانيات، العدد 47-48 (2010)، ص 41-55.

(32) داريو شايغان، أوام الهوية، ترجمة محمد علي مقلّد (بيروت: دار الساقى، 1993)، ص 71.

(33) بندكت أندرسن، الجماعات المتخيّلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة نادر ديب (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)؛ أليكس ميكشلي، الهوية، ترجمة علي وطفة (دمشق: دار الوسيم للطباعة، 1993).

(34) يان سبورك، أيّ مستقبل لعلم الاجتماع؟ في سبيل البحث عن معنى وفهم العالم الاجتماعي، ترجمة حسن منصور الحاج (أبوظبي: كلمة؛ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)، ص 202.

نُحاجّ من خلال استقراء تاريخي، وبناء على ملاحظتنا الميدانية بأن ما يجمع الحراطين، ليس كونهم حراطين، بمعنى آخر ليس كونهم عبيدًا سابقين، أو كونهم منخرطين في نشاط فلاحي، لأن هذه الأنماط أصبحت جزءًا من الماضي، بل ما يربط الحراطين في هوية متخيّلة جامعة، هو رباط اجتماعي مجرد، قوامه التراتبية الموجودة في المجتمع التقليدي والمستمرة حتى الآن في معطيات الحياة الاجتماعية: عبر النظرة التي ينظر بها البيضان (الأسيد من بني حسان والزوايا) إلى الحراطين، ونظرة الحراطين إلى أنفسهم والآخر الذي يمثله السيد البيضاني، هذه العلاقة الجدلية، هي التي تغذي وجود شيء أو هوية تسمى الحراطين.

أما الرباط الثاني، فهو الأشكال الملموسة للمعاش التي يعتبر الفقر والتهميش أبرز عناوينها وتقاسيمها. ويوضح الجدول (6) ذلك بصورة أكبر بناءً على آراء العيّنة حول الرباط الاجتماعي الذي "يوحد" الحراطين في هوية جامعة متخيّلة.

الجدول (6)

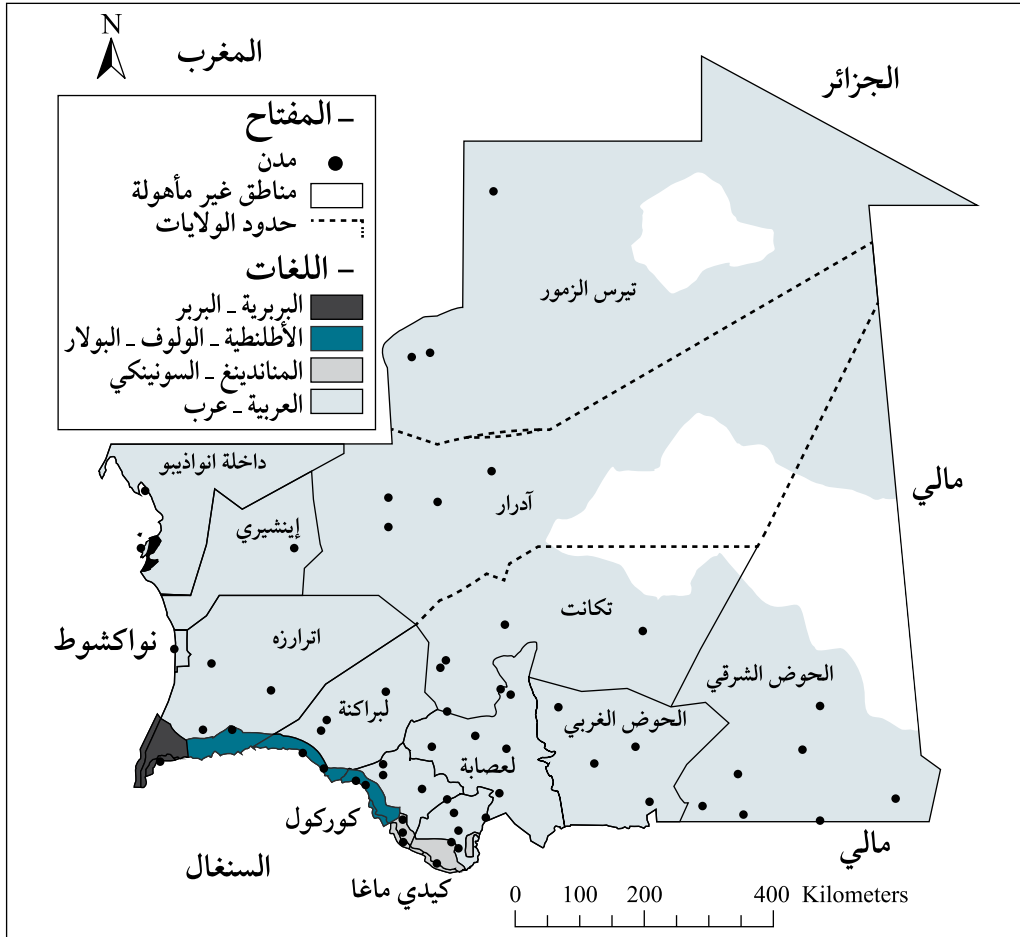
الرباط الاجتماعي عند الحراطين

المجموع	الرباط الاجتماعي الذي يشكل هوية الحراطين			الفئات العمرية
	الفقر والتهميش	عبيد سابقون	الدونية الاجتماعية	
179	150	5	24	39-25
188	160	10	18	59-40
33	02	21	10	85-60
400	312	36	52	المجموع
100	78	9	13	النسبة المئوية

المصدر: المرجع نفسه.

بناءً على الجدول (6)، يمكننا أن نستنتج أنّ نسبة 91 في المئة من العيّنة ترى أن ما يشكّل هوية الحراطين كرباط اجتماعي هو حالة الفقر والتهميش بدرجة أولى، والدونية الاجتماعية والضميم الاقتصادي والعزلة النفسية بدرجة ثانية، في حين أن نسبة 9 في المئة فقط هي التي اعتبرت صفة الحراطين عبيدًا سابقين، وهي التي تُشكّل هويتهم.

خريطة اجتماعية لتوزيع السكان إثنياً بحسب الولايات اعتماداً على إحصاء عام 2013



المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على معطيات التعداد الشامل للسكان والمساكن لسنة 2013.

رابعاً: إعادة إنتاج التهميش والاستبعاد في بيروقراطية الدولة

جلّ الذين تناولوا نشأة الدولة في موريتانيا اعتبروها تمثيلاً سياسياً واجتماعياً لعلاقات القوة التي كانت سابقة عليها، وأنها، أي الدولة الوطنية، أدت "دور الضامن للنظام الاجتماعي، وخاصة الصلات الموضوعية مع الأرستقراطية التقليدية"⁽³⁵⁾. وتَجَسَّد ذلك على نحو أوضح من خلال ما سمّاه فيليب مارشزين التماؤ الكبير بين الإدارة والوجهاء واستحواذ التشكيلات الاجتماعية للفئات القيادية على مناصبها كلها⁽³⁶⁾. فعلى الرغم من تقدمية النخب الأولى التي تولّت حكم البلاد، برئاسة المحامي المختار ولد داداه، فإن منطق تقسيم السلطة قبلياً وجهوياً، وبمراعاة علاقات السلطة التقليدية، هو الذي

(35) فيليب مارشزين، القبائل، الإثنيات والسلطة في موريتانيا، ترجمة محمد بوعليبة الغراب (نواكشوط: جسور للنشر، 2014)، ص 429.

(36) المرجع نفسه.

فرض نفسه، وذلك ما ظهر جلياً في الحكومات التي تعاقبت منذ عام 1960، تاريخ استقلال موريتانيا من الاحتلال الفرنسي، حتى عام 1986 تاريخ تعيين أول وزير من شريحة الحراطين. وقد كانت تلك الممارسات، المبنية على اللامساواة، وعلى استمرار تحكّم القسمة القبلية في الدولة، هي التي فجّرت أحداث عام 1966 العرقية، عندما اعتبر الزنوج الأفارقة أن البيضان "العرب" يسعون لإقصائهم تدريجياً. وفي أثر تلك الممارسات نفسها، برزت إلى المشهد حركات احتجاج وطنية ذات أيديولوجيا ماركسية، كان أهمها الحركة الوطنية الديمقراطية، المعروفة اختصاراً بـ "الكادحين"، واكتمل مشهد التمرد، على منطلق قيادة الدولة بالقبيلة، بميلاد حركة "تحرير وانعتاق الحراطين" في الخامس من آذار/ مارس 1978، أي بعد 18 عاماً، بالضبط، من نيل البلاد استقلالها، باعتبارها حركة حقوق مدنية سياسية اجتماعية معنية بتحقيق المساواة وحصول الحراطين على حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الجدول (7)

تمثيل الحراطين في وظائف الدولة السيادية والحوية (1960-2018)

الفترة الزمنية	1960-1978	1978-1984	1986-2005	2005-2007	2008-2012 2018
الإدارة العمومية					
الوزراء	0	0	2 أو 3	30/2	30/2
المستشارون في الرئاسة	0	1	2	2	1
المستشارون في الوزارة الأولى	0	0	0	0	1
السفراء	0	0	2	1	1
الأمناء العامون للوزارات	0	0	30/3	30/1	30/2
الولاية	0	1	13/1	13/1	13/1
الحكّام	1	1	53/2	53/2	53/2
البرلمان	-	-	-	-	151/10 157/18
العمد	-	-	-	-	216/15
القضاء					
رؤساء المحاكم	0	0	0	1	1
كتاب الضبط الرئيسون	0	0	-	-	171/5
كتاب الضبط	0	0	0	0	153/4
الموثقون	0	0	0	0	0
المنفذون	0	0	0	0	0

التعليم					
2	0	0	0	0	المديرون الجهويون للتعليم
10	0	0	0	0	المفتشون المحليون
300/20	-	-	-	-	أساتذة التعليم العالي
5 في المئة	-	-	-	-	طلبة التعليم العالي
الصحة					
600/50	1	1	0	0	الأطباء
1	1	1	0	0	المديرون الجهويون للصحة
القطاع العسكري وشبه العسكري					
0	0	1	0	0	قيادة أركان الجيش الوطني
0	0	0	0	0	قيادة أركان الدرك الوطني
1	0	0	0	0	قيادة أركان الحرس الوطني
0	0	2	1	0	قادة المناطق العسكرية
0	0	0	0	0	الإدارة العامة للأمن الوطني
0	0	0	0	0	الإدارة الجهوية للأمن
140/10	0	0	0	0	مفوضيات الشرطة
رجال الأعمال					
0.1 في المئة	-	-	-	-	البنوك والأعمال الكبرى
الأوضاع الاجتماعية					
80 في المئة من فقراء الحراطين					الفقر
أكثر من 90 في المئة من الحمالين وخدم المنازل والعمال اليدويين الممتهين الأعمال الشاقة والمتدنية الأجر، هم من شريحة الحراطين					العمالة الرثة
85 في المئة من الأميين حراطين	-	-	-	-	الأمية

المصدر: ميثاق الحراطين، الميثاق من أجل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحراطين (نواكشوط: ميثاق الحراطين، 2014)، ص 7، 8، 9؛ حركة الحر، كتاب أبيض حول ماضي وحاضر ومستقبل الحراطين في موريتانيا (نواكشوط: حركة الحر، 2012)، ص 25.

على مستوى التمثيل الحكومي، في حكومات موريتانيا المتعاقبة، يبيّن لنا الجدول (7) أنه منذ الاستقلال في عام 1960 وحتى عام 1985، لم تشهد الحكومات الموريتانية تمثيلاً للحراطين، في أي منصب وزارى. واستمرت الحال على ما هي عليه حتى عام 1986، حيث جرى أول مرة تعيين أول وزير من شريحة الحراطين، في وزارة ثانوية. ولم يزد مستوى تمثيل الحراطين بعدها، في أي حكومة، على وزيرين أو ثلاثة وزراء؛ الأمر الذي كان محلّ انتقاد واسع من طرف المجتمع المدني الحقوقي المهتم بمسألة تهميش الحراطين. وذلك ما تعكسه الأرقام الواردة في الجدول (7)، فإذا أخذنا، على سبيل المثال، مناصب الأمانة العامة والمستشارين الوزاريين والسفراء والولاة والحكّام، نجد أن معدّل تمثيل الحراطين فيها يراوح بين 1 و2 منذ الاستقلال وحتى عام 2018. فمن بين 53 حاكماً في مجموع التراب الموريتاني، نجد 2 من الحراطين، ومن بين 13 والياً في مجموع الولايات الموريتانية، نجد والياً واحداً فقط من الحراطين. ومن بين جميع المستشارين في الوزارة الأولى، نجد مستشاراً واحداً من الحراطين، والأمر نفسه تقريباً بالنسبة إلى المستشارين الخاصين برئاسة الجمهورية (ينظر الجدول 7).

أما في البرلمان، فقد راوحت المقاعد التي حصل عليها الحراطين بين 10 مقاعد و18 مقعداً من أصل 157 مقعداً في الجمعية الوطنية الموريتانية "مجلس النواب"، وذلك على مدار الفترة 2008-2018، أي بنسبة تمثيل في البرلمان لا تتجاوز 11 في المئة. ومن بين 216 عمدة، هناك 15 عمدة فقط من الحراطين، بحسب إحصاءات عام 2012.

في سلك القضاء، جرى تعيين أول رئيس محكمة من الحراطين في عام 2005، ولم تشهد الأعوام اللاحقة أي زيادة لذلك العدد. ومن بين 171 كاتب ضبط رئيساً، خمسة فقط من الحراطين، بحسب إحصاءات عام 2012 أيضاً. أما بالنسبة إلى الموثقين والمنفذين في المحاكم، فلا وجود لأي تمثيل من الحراطين. وهو ما يعطي انطباعاً قوياً بأن الحراطين مُقصون من سلك القضاء الذي يعتبر السلطة الثالثة في هرم سلطات الدولة. وكتيجة يمكن القول إن تمثيل الحراطين في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية يكاد يكون منعدماً، خاصة إذا وضعنا في اعتبارنا الوزن الديموغرافي للحراطين، بوصفهم أكبر مجموعة سكانية عددياً في موريتانيا، بحسب إحصاءات غير رسمية، مثل إحصاءات وزارة الخارجية الأميركية التي تقول إن الحراطين يمثلون ما لا يقل عن 45 في المئة من السكان الموريتانيين⁽³⁷⁾.

أما على مستوى التعليم فإن نسبة طلاب التعليم العالي من الحراطين لا تتجاوز خمسة في المئة فقط، كما تسجّل إحصاءات الهدر المدرسي أن التسرّب المدرسي للتلاميذ الحراطين في المراحل الابتدائية يصل إلى 85 في المئة بمجرد الوصول إلى السنة السادسة من التعليم الابتدائي؛ وأقل من 10 في المئة منهم يصلون إلى مرحلة البكالوريا في التعليم الثانوي. وأما بشأن إحصائية التعيينات في المناصب الإدارية التعليمية، فمن بين 300 أستاذ تعليم عالٍ في موريتانيا، هناك 20 فقط من الحراطين. ومن المفتشين المحليين، هناك 10، ومن المديرين الجهويين اثنان فقط. ولا يختلف الأمر كثيراً في قطاع الصحة؛ فمن بين 600 طبيب على كامل التراب الوطني، ثمة 50 طبيباً فقط من

(37) "موريتانيا: تقرير حقوق الإنسان"، وزارة الخارجية الأميركية، 2017، ص 16.

الحراطيين. ولا يتجاوز تمثيلهم على مستوى المديرين الجهويين للصحة مديراً واحداً من بين 13 مديراً جهوياً للصحة.

أما في ما يخص المؤسستين العسكرية والأمنية فتخبرنا الإحصاءات المتوافرة بأن شخصاً واحداً من الحراطيين وصل إلى منصب قيادة أركان الجيش؛ وأما قيادة أركان الحرس والدرك الوطنيين فلم يصل أي شخص من الحراطيين إلى قيادتهما منذ تأسيسهما، وحتى عام 2018. وينطبق الأمر نفسه على الإدارة العامة للأمن الوطني والإدارة الجهوية للأمن. ومن بين 140 مفوض شرطة، هناك 10 فقط من الحراطيين (ينظر الجدول 7).

في قطاع البنوك والأعمال، نسبة رجال الأعمال من الحراطيين لا تتجاوز في البلد 0.1 في المئة داخل اتحاد أرباب العمل الموريتانيين.

في المقابل، يمثل الحراطيين نسبة 90 في المئة من العمال العاملين ضمن المهن الرثة والعضلية (حمالون في الأسواق والميناء، وخدم منازل، وغسيل وإصلاح السيارات، والمعامل... إلخ)، ويشكل الحراطيين نسبة 80 في المئة من فقراء موريتانيا، و85 في المئة من الأميين في البلاد.

هذا الوضع الذي ميّز تجربة الحراطيين مع الدولة، جعل مشكلتهم تتحوّل إلى قضية معرفية، خاصة بالنسبة إلى الدراسات السوسولوجية، وفي هذا الصدد، أُجريت دراسة مشكلة الحراطيين في إطار مقاربتين رئيسيتين: المقاربة الأولى تنطلق من الأعيان، لتصل إلى الأتباع، وكان التركيز فيها أساساً على الأعيان، وركّزت المقاربة الثانية على المهتمّين الجدد في إطار البنية الجديدة للشغل والاقتصاد، ووصلت إلى مفارقة تتمثل في "إعادة إنتاج الأوضاع الاجتماعية السابقة على الدولة واقتصادها الحديث ضمن الدولة الحديثة ذاتها"، وهذا شأن الدراسات ذات "النفس الماركسي" في السياق الموريتاني.

نقترح، إضافةً إلى المقاربتين المشار إليهما آنفاً، مقاربة الحراك الاجتماعي مدخلاً إضافياً لفهم طبيعة الحراك الاجتماعي صعوداً أو هبوطاً في سلّم التراتبية الاجتماعية بالنسبة إلى مجتمع الحراطيين.

خامساً: تحولات المكانة الاجتماعية للحراطيين

تحولات المكانة الاجتماعية، هي أحد تجلّيات مظاهر الحراك الاجتماعي في المجتمع الموريتاني عموماً، وفي مجتمع الحراطيين بصورة خاصة. فالانتقال من بيئة البادية والريف إلى بيئة المدينة أحدث تغييرات ملحوظة في أوضاع الحراطيين الاجتماعية، وسنبرز في ما يلي العوامل التي نراها وراء النقلة السوسولوجية لمجتمع الحراطيين على نحو خاص.

1. الهجرة الداخلية وأثارها في الحراطيين

شهدت نهاية القرن العشرين موجات هجرة واسعة في صفوف الحراطيين، هرباً من واقع العبودية، ومن القبيلة، باعتبارها تنظيمًا اجتماعيًا حاضراً للعبودية. وقد وُصفت هذه الهجرات بتمرد العبيد على الأسياد، لكننا نفضّل استعمال مفهوم الهجرة لوصف هذا الحراك، وذلك لأنّ الشخص أو الحراطي

الذي قرّر مغادرة القبيلة، إنما غادرها بفعل تخلخل نظام القبيلة، وبمعنى آخر عجزها وعجز الأسياد عن الوفاء بتوفير الحماية وخدمات الإعالة والرعاية.

حالات عديدة من فرار العبيد ارتبطت بتعرّض القبائل التي يوجدون فيها للغزو والنهب، ما اضطرّ العبيد إلى الهروب، خوفاً من الوقوع في الأسر والتعرض لرقّ جديد، غالباً ما سيكون أشدّ جفاء وقسوة، نظراً إلى أن العبد الجديد للقبيلة مفتقد شبكة العلاقات، أو ما تسمّيه بعض الأدبيات، "وَدّ الرفقة"، هذا فضلاً عن دخوله مجال منافسين جدد، وهم "عبيد القبيلة الأصليون"، ما يجعله عرضة لعنف مضاعف، ولذلك يفضّل عبيد القبيلة المنهوبة والمنهزمة الفرار والاستقلال؛ ولو لم يكن لهم سابق عهد بالعيش مستقلين، بسبب عدم تمرّسهم على القتال، في ظل سياق قبلي قائم على نظام الغزو والنهب. والسبب في عدم تمرّس العبيد على القتال، هو أن تقاليد القبائل الموريتانية تمنع عليهم حمل السلاح والمشاركة في الغارات والمعارك⁽³⁸⁾.

أما العامل الآخر وراء هجر العبيد لأسيادهم، فقد تمثّل في عمليات الإفكار التي شملت بعض القبائل، ما اضطرّها إلى التخلّص من عبيدها، بوصفها جزءاً من عملية تخفيف الأعباء. ويعتبر هذا العامل أحد أبرز العوامل وراء تحرّر العبيد في موريتانيا. ويضاف إليه مساندة الاحتلال الفرنسي، مع دخوله موريتانيا في عام 1902، على دعم موجة تحرر العبيد وإيوائهم في مناطق معزولة عن نطاق سيطرة القبائل، سُمّيت قرى الحرية أو "آدوابه"، لكنها تجربة لم تعمّر طويلاً، بسبب تخليّ المستعمر الفرنسي عن دعم تحرير العبيد، خاصّة بعد أن وطّد علاقاته بمجتمع الأسياد.

يمكن أن نسَمّي هذا النمط الأوّل من الهجرة هجرة داخلية؛ فقد نتج منه استقلال العبيد في أماكن إقامة خاصّة بهم، عُرفت في موريتانيا بالأدبايات، أي قرى تجمّع الحراطين والعبيد السابقين، ولا تزال ظاهرة تجمعات الأرقاء السابقين موجودة حتى اليوم؛ وهي ظاهرة جديدة بالدراسة؛ وذلك نظراً إلى مستوى الفقر والإفكار والتهميش الموجود في تلك التجمعات البعيدة عن مراكز المدن، حيث مستوى التعليم ضعيف، والخدمات الصحية والأساسية غائبة.

لكن أكبر عملية من عمليات الهجرة الداخلية للحراطين، كانت في نهاية ستينيات القرن العشرين ومنتصف سبعينياته بسبب الجفاف الذي ضرب موريتانيا وأدى إلى استنزاف الريف واكتظاظ المدن، وعلى وجه التحديد العاصمة نواكشوط، بالسكان. وكان "الحراطين" غالبية المهاجرين؛ لذلك استوطنوا الأماكن الطرفية في العاصمة وشكّلوا ظاهرة أحياء الصفيح التي كانت تُعرف بـ "الكبّات". فبحسب المتخصصين الجغرافيين والاجتماعيين، فإن ظاهرة التحضر السريع التي أدّى إليها الجفاف في الستينيات والسبعينيات ونشأة سوق للعمل⁽³⁹⁾، كانت عوامل مباشرة للهجرة المكثفة للعبيد الرعاة والمزارعين والمشتغلين بالوحدات الذين كانوا أول المتأثرين بتدهور الظروف الاقتصادية المحلية⁽⁴⁰⁾.

(38) Bonte, pp. 118-129.

(39) المنصف ونّاس، الجمعيات في موريتانيا (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2022). [دراسة مرقونة]

(40) Bonte.

لقد أصبحت العاصمة نواكشوط "مدينةً مثقلةً بالسكان الوافدين من الريف، في المراحل الأولى، دون أن تكون التهيئة الحضرية قد عرفت طريقها إليها، مما أضاف تعقيدات جديدة إلى واقعها الأصلي الذي لم يضع أصحابه في الاعتبار انعكاسات النمو المستقبلي للسكان وتوزعهم عبر المكان"⁽⁴¹⁾، ولعل ذلك ما أدى بالخبير الديموغرافي جون آرnod إلى تشبيه نواكشوط بمدينة أشباح، "نتيجة تدني مستويات الحياة فيها، جراء تراكم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وغياب الخدمات القاعدية الأساسية، وتكدس مساكن المهاجرين في أحياء مبعثرة فيها"⁽⁴²⁾.

كانت هجرة الحراطين إلى المدن عاملاً أساسياً من عوامل توفير اليد العاملة للمصانع والورشات ونقل البضائع في الموانئ والأسواق. ورافقها أيضاً ظهور مهنة جديدة تكاد تكون حكراً على الحراطين، مثل مهنة اللحامة والغسالة والجزارين والحراس، وأصبحوا بفعل ذلك يشكّلون القاعدة العريضة للجيش الموريتاني وقوات الحرس والشرطة، باعتبارهم جنوداً.

2. الهجرة الخارجية وآثارها الاجتماعية في مجتمع الحراطين

نالت موريتانيا استقلالها عن فرنسا في عام 1960، وقبل هذه الفترة بعقد من الزمن، قامت مجموعات من الحراطين بهجرات خارجية، كانت معظمها إلى بلدان أفريقية، مثل مالي والسنغال وساحل العاج⁽⁴³⁾. وقد شكّلت هذه الهجرة الخارجية فرصة لتغيير الأوضاع الاجتماعية، حيث عمل المهاجرون الأول من الحراطين في التجارة والمهن الخدمية، وبذلك أصبحوا، أول مرة، بعد تحرّهم من العبودية عمالاً مستقلين، في مقابل أجر مادي معلوم. وهذا في حدّ ذاته يعتبر تغييراً سوسولوجياً مهماً، من جهة تثمين عمل الحراطين، وتصنيفه في نطاق العمل المأجور.

وإذا كان المهاجرون من البيضان يمارسون حصراً التجارة، واحتكروا قطاعات تجارية بعينها في عاصمة السنغال، داكار، على سبيل المثال، فإنه يُعرف عن الحراطين قبولهم بأيّ عمل يتطلّب قوّة بدنية، "فغالباً ما يكونون مستأجرين في المسالخ، وتعمل نساؤهم في دباغة الجلود، لأنهم في العادة وحدهم من يأتون معهم بعائلاتهم، وهم أيضاً من تتراخى غالباً روابطهم بالقبيلة الأصلية"⁽⁴⁴⁾.

لا تعطينا الإحصاءات المتوافرة عن هذه الفترة معلومات دقيقة عن فئات المهاجرين وأصولهم، ومع ذلك، فإن عدد المهاجرين الموريتانيين في السنغال وحدها كان 20 ألف مهاجر في عام 1944، ووصل إلى 30 ألف مهاجر في البلد نفسه، في عام 1959. ووصلت نسبة الموريتانيين المهاجرين، قبل الاستقلال في عام 1960 إلى 40 في المئة على الأقل⁽⁴⁵⁾.

(41) سيدي عبد الله المحجوبي، "الهجرات الداخلية والتنمية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية"، أطروحة دكتوراه دولة في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1997.

(42) Jean Arnaud, *Profil démographique des villes de Mauritanie d'après l'enquête urbaine de 1975* (Dakar: Bulletin de L'institut fondamental d'Afrique noire, 1976), p. 619.

(43) الجمهورية الإسلامية الموريتانية: دراسة مسحية شاملة (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛ معهد البحوث والدراسات العربية، 1978)، ص 369.

(44) دي شاسيه، ص 91.

(45) المرجع نفسه، ص 90.

لهذه الهجرة، كما يقول دي شاسيه، دوافع اقتصادية أساسًا، أشرنا إلى بعض أسبابها آنفًا، مثل الفقر والجفاف والمجاعة التي لا تترك للإنسان خيارًا غير الهجرة، لكنّ هنالك دافعًا آخر مهمًا أيضًا، وهو "الوعي بإمكانية كسب المعاش بطريقة أيسر وأسرع، وهذا الدافع أساسًا يكون أكبر لدى سكّان الحضر، أكثر منه لدى سكّان الصحراء البدو"⁽⁴⁶⁾.

المهاجر الموريتاني على صلة وطيدة بمسقط رأسه؛ ولذلك يعود عمله بالنفع على أهله الذين يتركهم في بلاده طوال فترة غيابه عنهم، بناءً عليه، فإن أيّ تحسّن في أوضاعه الاجتماعية المادية ينعكس بالضرورة على محيطه الاجتماعي الضيق.

في المتوسط، تستغرق هجرة الجيل الأول من المهاجرين الحراطين مدة تراوح بين 10 أعوام و15 عامًا؛ يعودون بعدها ليستقروا في موريتانيا. وغالبًا ما يتوجّهون بعد عودتهم إلى المدينة لافتتاح مشروع خاص، تجاري أو خدمي أو عمل مهني؛ يعود بدخل مستمر. وقد انعكس ذلك في أمرين: تملّك المنازل ودفع أبنائهم للالتحاق بالمدارس الحديثة والاستمرار في التمدرس من دون انقطاع؛ وهذا ما ساهم في تخفيف ظاهرة الهدر المدرسي التي تنتشر بين أبناء الحراطين الذين يغادر معظمهم مقاعد الدراسة من دون إكمال المرحلة الابتدائية، وفي أحسن الأحوال المرحلة الإعدادية من التعليم.

3. التعليم

مرّت المدرسة الموريتانية بمراحل عدة: مرحلة المدرسة الفرنسية: في الفترة 1902-1961، ومرحلة المدرسة الوطنية مطلع ستينيات القرن الماضي، ومرحلة المدرسة المختلطة وانتشار المدرسة الخاصة في تسعينيات القرن العشرين.

جرى صوغ المدرسة الوطنية الموريتانية بناءً على نموذج المدرسة الجمهورية العمومية التي تكوّن جميع أبناء الشعب⁽⁴⁷⁾، انطلاقًا من حاجة الدولة إلى أطر وموظفين وإداريين ومعلمين أكفاء. وكانت الخطوة الأولى والأساسية للقيام بذلك هي خلق بنية تحتية مناسبة وتحقيق الانتشار الكافي للمدرسة، حيث تغطّي جهات البلاد الأربع، وهو ما كان صعبًا للغاية، في بلد ممتد الأرجاء، ويتّسم سكّانه بالانتقال المستمر، وبالتباعد بين تجمع سكاني وآخر عشرات الكيلومترات، وبكثافة سكانية ضئيلة، هذا فضلًا عن عدم وجود ميزانية كافية لسد حاجات التعليم الجديدة.

مع ذلك، حظيت كل ولاية من ولايات موريتانيا بمدرسة وطنية توفّر التكوين الابتدائي والمتوسط. وشجّعت الدولة المواطنين على تسجيل أبنائهم في السجلات المدرسية والحرص على متابعة حضورهم واستمرارهم في المدرسة.

بحسب جدول إحصائي أعدّه فرانسيس دي شاسيه في الفترة 1960-1968، بناءً على الأصول الاجتماعية

(46) المرجع نفسه، ص 91.

(47) Ba Oumar Moussa, *Noirs et Beydanes Mauritaniens: L'école, creuset de la nation?* (Paris: L'Harmattan, 1993), p. 67.

للطلاب في مرحلة السلك الثاني، يتبيّن مدى الحضور الضعيف لأبناء الحراطيين الذين يغادر معظمهم التعليم من دون إكمال المرحلة الابتدائية، وذلك في ظل المدرسة الجمهورية.

الجدول (8)

الجمهور المدرسي في السلك الثاني بحسب مرجعية الأصل الاجتماعي

النسبة المئوية	الأصل الاجتماعي التقليدي
6	أهل الشوكة "حسان"
27	الزوايا
14	توروبي
-	نبلاء آخرون
16	إثنية زنجية
5	صيادو سوبالبي
68	مجموع النبلاء
1	إيكاون
0	صناع تقليديون "معلمون"
0	حرفي
6	محرّرون "حراطيين"
1	مسترق / عبد
2	آخرون
10	المجموع
22	من دون جواب أو جواب غير دقيق

المصدر: فرانسيس دي شاسيه، موريتانيا من 1900 إلى 1975، ترجمة محمد بوعليبة الغراب (نواكشوط: دار النشر جسور، 2013)، ص 335.

كان الوصول إلى الشهادة الإعدادية وحتى الابتدائية إنجازاً في حدّ ذاته، فقد كانت تلك الشهادة تمكّن صاحبها من الالتحاق بمدرسة تكوين المعلمين بوصفه معلّماً. أما الشهادة الثانوية فكانت تسمح لحاملها بالتدريس في مدارس تكوين المعلمين، والحصول بيسر على منصب رفيع في سلك الوظيفة العمومية، وإذا كان أكثر حظاً، فإنه يحصل على منحة خارجية لإكمال المرحلة الأولى من تعليمه الجامعي.

كانت المدرسة الوطنية في تلك الفترة مدرجاً للبعود الاجتماعي، وكانت الشهادات المدرسية كافية لتحقيق الحراك الاجتماعي الصاعد. وذلك نتيجة لأمرين: أولهما التنافسية وصعوبة النجاح، وثانيهما حاجة القطاع العمومي وجهاز الدولة الإداري إلى الموظّفين بصورة كبيرة لسدّ فراغ خروج المستعمر. ولذلك ليس من المفاجئ أنّ جلّ المكوّنين في مدارس تكوين الأساتذة والمعلمين والمدرسة الوطنية للإدارة

كانوا من جنسيات عربية ومغربية خاصة. واستمرت تلك الحال حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي. لكن هذه القيمة الاعتبارية للشهادات المدرسية ستراجع مع تشييع الوظيفة العمومية بالموظفين، الأمر الذي سيؤدي إلى ظاهرة يسميها خلدون النقيب "مرض الشهادات المزمن"⁽⁴⁸⁾، وهي ظاهرة تكادس حملة الشهادات بالمئات والآلاف مع فرص محدودة للتوظيف. وبذلك، بدأت المدرسة الموريتانية تفقد بعض قيمتها في الحراك الاجتماعي، خاصة مع تعقد الوسائل المؤدية إلى الوظيفة.

لقد استفاد قطاع معتبر من أبناء الحراطين من الفترة المتألفة التي مرت بها المدرسة العمومية، واستطاعوا شق طريقهم نحو التميز وتحقيق الحراك الاجتماعي والاقتصادي الصاعد الذي ساهم في تغيير أوضاعهم. وبدأ هؤلاء يشكلون أحد ملامح الطبقة الوسطى التي بدأت تتخلق وتنمو، قبل أن تبدأ في الانكماش والتراجع لأسباب عديدة سنتطرق إليها في مبحث قادم. لكن في المقابل بقي قطاع عريض من أبناء الحراطين بعيداً كل البعد عن التمدرس، خاصة في الأوساط الريفية والأماكن النائية التي لا توجد فيها مدارس، هذا فضلاً عن نسبة التسرب المدرسي⁽⁴⁹⁾ بين أبناء الحراطين الذين يلتحقون بالمدرسة، حيث لا يتجاوز أكثر من 85 في المئة منهم مرحلة التعليم الابتدائي، نتيجة أسباب مختلفة. ويمكن القول إن الفقر أبرزها، حيث تكون الأسرة في حاجة إلى جهد أبنائها، فتدفعهم إلى العمل المبكر، ما يضطرهم إلى مغادرة مقاعد الدراسة.

ثمّة ظاهرة أخرى تتمثل في أن معظم الحراطين الذين وصلوا إلى مراحل تعليمية متقدمة، ما كان لهم أن يصلوا إليها لولا التضحية بالمستقبل المدرسي لاثنتين أو ثلاثة من إخوتهم؛ وذلك بسبب تقارب حالات الإنجاب. وتؤكد هذه الحالات رغبة الأسرة في مواصلة أبنائها مشوارهم الدراسي. لكن ضغط الظروف الاجتماعية والمعيشية يحول دون ذلك، فيبقى على أحد الأبناء في المدرسة على أمل أن يكمل دراسته، ويساهم في تغيير أوضاع أسرته إلى الأحسن. وهو ما ينم عن ثقة كبيرة بالمدرسة باعتبارها وسيلة للتقوي والصعود الاجتماعيين.

أدى التسرب المدرسي واستثناء أماكن وجود الحراطين من وجود مدارس مكتملة المراحل مع استفحال ظاهرة الفقر والأمية بينهم وعلو نبرة الاحتجاج الحقوقي والدولي على أوضاع الحراطين في موريتانيا، إلى تبني الدولة الموريتانية سياسات التمييز الإيجابي، وقد شملت هذه السياسات التعليم، فنشأت وكالة التضامن لمكافحة آثار الرق، وتستهدف في الأساس المناطق التي يوجد فيها الحراطين بأدوابه، وما يسمى مناطق الظل في العاصمة نواكشوط وعواصم باقي الولايات التي تشهد وجوداً ديموغرافياً كبيراً للحراطين.

بحسب معلومات مصدرها وزير سابق للتعليم العالي في موريتانيا⁽⁵⁰⁾ "فإن ما يربو على عشرة مليارات أوقية كانت في وقت ما ميزانية وكالة التضامن. هذا المبلغ كافٍ لتمويل المناطق ذات الأولوية التربوية

(48) علي أسعد وطفة، "إشكاليات التربية العربية في فكر خلدون النقيب"، إضافات، العدد 20-21 (خريف وشتاء 2012)، ص 68.

(49) عبد النور إدريس، سوسيولوجيا التمايز: ظاهرة الهدر المدرسي بالمغرب (مكناس: دفاتر الاختلاف، 2016).

(50) ب.ع.، وزير ومستشار سابق في وكالة التضامن لمكافحة آثار الرق وأحد أهم نخب الحراطين في موريتانيا، مقابلة شخصية، نواكشوط، 2017/9/11.

ومباشرة المساعي في استئصال المشكلة من جذورها: توفير تعليم ملائم لأبناء آدوابه ومناطق الظل في العاصمة والمدن الكبيرة والأرياف، بشكل يعوّض الفرق في فرص التعليم بينهم وبين نظرائهم الذين هم أكثر حظاً⁽⁵¹⁾.

على هذا الأساس أو التقييم، فإن هذه المؤسسة المكلفة في الأساس بمكافحة آثار الاسترقاق، التي تملك موارد كبيرة لإنجاز مهمتها، عانت التسييس، وتُطلق هذه العبارة في العادة من طرف المسؤولين الحكوميين للإشارة إلى "فساد من نوع ما". ما جعل هذه المؤسسة "تتحول منذ البداية إلى وكالة سياسية لا علاقة لها من قريب أو بعيد بمعالجة آثار الاسترقاق، لتبقى مشكلة الحراطين دائماً سلاحاً ذا حدين وبؤرة صدام وألم لا ينتهي، مع علمنا الكامل بطبيعة الداء وتوافر الدواء"⁽⁵²⁾.

يضيف المسؤول الحكومي السابق نفسه في وكالة التضامن، فيقول: إنّ الوكالة فشلت "في معالجة آثار الاسترقاق لغياب الرؤية والتخطيط الواضح، فأين ذهبت المليارات المخصصة لوكالة التضامن"، خاصة أنها لم تفعل بحسب ذلك المصدر "البند المتعلق بالمناطق ذات الأولوية التربوية من خريطة الطريق الخاصة بالقضاء على آثار الرق"⁽⁵³⁾.

أما مرحلة المدرسة المختلطة وانتشار المدرسة الخاصة، فقد بدأت مع تراجع المدرسة العمومية، وذلك في بداية التسعينيات بالتحديد، حيث توجهت الأسر الميسورة بأبنائها إلى المدارس الحرة التي بدأت تنتشر أولاً في العاصمة نواكشوط والعاصمة الاقتصادية نواذيبو، وخاصة في الأحياء الميسورة، قبل أن تجد طريقها إلى المدن الداخلية، وتصبح منافساً شرساً للمدرسة العمومية التي أصبحت للمفارقة مكاناً يرتاده أبناء الفئات الاجتماعية الفقيرة فحسب، وغالبيتهم من الحراطين؛ وذلك بسبب تدني المستويات التعليمية ومستوى الإهمال الكبير والمتعمد فيها.

أصبحت المدارس الخاصة اليوم توفر المستويات التعليمية كلها، بدءاً من الروضة، وصولاً إلى البكالوريا. ولا تقتصر هذه المدارس الخاصة على المدارس ذات المنشأ الموريتاني، بل أصبحت سوقاً تنافس فيها المدارس الأجنبية التي يتوجه إليها أبناء الوزراء والمسؤولين السامين في المؤسسات العسكرية والمدنية. وتتميز هذه المدارس بتكلفتها العالية، وقد تمكّنت من سحب خيرة الأساتذة في المدرسة العمومية إليها، حيث يقوم الأستاذ والمعلم فيها بجهد مضاعف؛ وفي المقابل يتساهل في الحضور إلى المدرسة العمومية، ولا يبدي حرصاً كبيراً على المادة العلمية والتربوية التي يقدمها فيها. لقد تعززت هذه الفروق المدرسية أكثر بلجوء الدولة الموريتانية إلى تجربة مدارس وثانويات الامتياز التي تقوم فكرتها على اختيار أفضل الطلاب في المدارس العادية، عبر امتحانات وطنية، وإعداد أقسام خاصة بهم، والدفع بأفضل الأساتذة للإشراف عليهم، مع تقديم علاوات خاصة لهم، ومنح طلابها مستحقات مالية لتشجيعهم. ومع هذه المدارس انطلقت تجربة الثانويات العسكرية. ومن الملاحظ أن

(51) المرجع نفسه.

(52) المرجع نفسه.

(53) المرجع نفسه.

فرص أبناء الضباط للالتحاق بالمؤسسة العسكرية أعلى بكثير من نسبة التلامذة القادمين من أوساط مدنية في هذه المدارس. وأما بالنسبة إلى ثانويات الامتياز، فوجود الحراطين فيها محدود، ولا يمثلون إلا نسبة 3 في المئة تقريباً.

تطرّق أحد وزراء التعليم العالي السابقين⁽⁵⁴⁾ إلى ظاهرة مدارس الامتياز وإرسال الطلاب للدراسة في الخارج، معتبراً أن ثمة خاصية مشتركة بينهما، "فكلاهما إفقار لمنظومتنا التعليمية الوطنية، في الوقت الذي نحتاج فيه إلى تعليم أساسي يمنح حظوظاً متساوية للجميع وتعليم عالٍ يتلاءم مع خصوصياتنا وحاجاتنا التنموية"⁽⁵⁵⁾.

تتعارض تجربة مدارس الامتياز من هذا المنظور، بحسب المهتمين بالشأن التعليمي والتربوي في موريتانيا، "مع نمط التعليم الذي نحتاج إليه في الوقت الراهن وهو التعليم الجمهوري الذي يمنح حظوظاً متساوية للجميع، ومع الهدف الذي يجب أن يكون هو الأهم للمدرسة في هذه المرحلة، ألا وهو الاندماج الاجتماعي في ظل التمزقات الحالية التي يشهدها النسيج الاجتماعي للبلد".

يعتبر هذا المسؤول السابق نفسه، أنه: "ما دامت مدارس الامتياز قائمة، فلن تقوم للمدرسة الجمهورية قائمة، لأنها في الواقع إفقار للتعليم وتجذير للفوارق الاجتماعية: حضور شبه مطلق لمكونة اجتماعية واحدة من مكونات المجتمع، بل لمكوّن فرعي واحد من تلك المكونة ذاتها بنسبة قد تزيد على 98 في المئة"⁽⁵⁶⁾.

لا يخفي قطاع كبير من المنتسبين إلى المؤسسة التربوية قلقهم من تجربة مدارس الامتياز، بل يعتبر بعضهم أنها أنشأت بالفعل مدرسة موريتانية "ثنائية السرعات"، أي مدرسة عمومية هي الأصل بلا مستقبل ولا توابك المستجندات ولا تلبّي التطلّعات، في مقابل مدرسة عمومية أخرى خاصة بـ "المتميّزين"، تسخر لها الإمكانيات ويحظى منتسوها بعناية خاصة. ويزيد هذا الشرخ من ضعف المدرسة العمومية بعد منافستها من طرف المدارس المحليّة والدولية الخاصة، وبعد اعتماد نظام ثنائي الدراسة: عربي وفرنسي، بعد ما يسمى إصلاح عام 1999 الذي قام بفرز الطلاب على أساس عرقي أولاً، ثم على أساس مادي ثانياً، فأصبح أبناء الأغنياء يدرسون في المدارس الفرنسية، بينما خُذع أبناء الفئات الفقيرة والمتوسطة بالتعريب الذي لم يكن إلا شكلياً، فبقيت الإدارة فرنسية اللسان والقلم، وبقيت الأولوية في التوظيف لمن يتقنون الفرنسية، بينما تعرّض المتعربون لنوع من الإقصاء الممنهج، وبعد استفحال الخطر عادت الدولة لتلّافي الخلل إلى نظام مزدوج، تدرّس فيه مواد العلوم والرياضيات بالفرنسية والمواد الأدبية بالعربية، وهو ما فاقم المشكلة أكثر بشهادة التربويين، فلم يتقن الطلاب اللغة العربية، ولا أتقنوا الفرنسية؛ وهو ما يدق ناقوس الخطر، وينذر بأزمة كبرى في التعليم الذي اتّسع خرقه على الإصلاحات الترقيعية والترميمية.

(54) البكاي عبد المالك، أستاذ جامعي ووزير سابق للتعليم العالي، مقابلة شخصية، نواكشوط، 2017/9/11.

(55) المرجع نفسه.

(56) المرجع نفسه.

بقيت الحسابات السياسية تؤدي دورًا خطيرًا على التعليم، بسبب الصراع العرقي بين مكوّنة عربية، تحاول تعريب المناهج لمصلحة ما تعتبره الأكثرية، ومكوّنة زنجية أفريقية، تعتبر التعريب قضاءً على مكتسباتها وهدراً لمستقبل أبنائها⁽⁵⁷⁾، فلاذت الدولة بالإصلاحات الخجولة التي أنتجت نظامَ تعليم ثنائيًا لا يلبي حاجات الاندماج الاجتماعي بين المكوّنات الاجتماعية، بل يزيد في تفتيتها شيئًا فشيئًا؛ ما أنتج ثنائيات التعليم الفرنسي، في مقابل التعليم العربي، وتعليم الأغنياء "المدارس الخاصة الأجنبية والمحلية"، في مقابل تعليم الفقراء "المدارس العامة"، ثم تعليم "المتميزين" في مقابل تعليم الآخرين.

سادسًا: مقارنات جيلية لأنماط الحراك الاجتماعي لدى حراطيين موريتانيا

1. التعليم والنضال أهمّ رافعتين للحراك الاجتماعي في موريتانيا

في المقابلات التي أجريتها مع الجيل الأول والثاني من نخب الحراطيين، وجدت أنّ الحصول على شهادة متوسطة أو عليا في التعليم، إضافة إلى الانخراط في النضال الحقوقي أو السياسي، كان قاسمًا مشتركًا وسببًا مباشرًا في تحقيق حراك اجتماعي مهم⁽⁵⁸⁾، على الرغم من العوائق التي تواجههم والتكلفة الاجتماعية والسياسية لنضالهم الموجه في الدرجة الأولى ضد النظام السياسي الحاكم الذي يتحكّم في الموارد والوظائف والتعيينات.

قلّة قليلة من أبناء الجيل الأول استطاعت الالتحاق بالمدرسة العمومية، وقد أدركنا في هذا البحث ستة منهم، اثنان تمكّنوا من الحصول على شهادة ختم الدروس الإعدادية "بريفيه"، واثنان حصلوا على شهادة جامعية، بينما حصل الاثنان الباقيان على الشهادة الابتدائية "كونكور". أحدهم أصبح زعيمًا سياسيًا ورئيسًا لحزب سياسي، وأصبح أول فرد من الحراطيين يتولّى وظيفة إدارية وينال حقيبة وزارية في عام 1984. ولم يتولّى هذا المنصب بناءً على مؤهلاته العلمية فحسب، بل أساسًا بسبب نضاله السياسي في حركة الحر التي أسّست في سبعينيات القرن العشرين، وتحديدًا في الخامس من آذار/ مارس 1978، حيث خاضت حركة تحرير الحراطيين الموريتانيين المعروفة بحركة الحر نضالًا مريًا في ثمانينيات القرن الماضي من أجل نيل الحراطيين حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية⁽⁵⁹⁾.

وقد برزت في هذا المجال مجموعة من الأسماء الفاعلة التي تنتمي إلى نخب الجيل الأول، أبرزها: مسعود ولد بلخير أول وزير من شريحة الحراطيين (1984-1988)، وبوبكر ولد مسعود وهو مهندس ويرأس حاليًا منظمة نجدة العبيد، دخل المدرسة خلسةً وهو تحت العبودية ويتمتع حاليًا برمزية حقوقية كبرى في موريتانيا. يُضاف إلى هذه المجموعة الساموري ولد بيّه وهو حاليًا ناشط سياسي ورجل أعمال، والصغير ولد امبارك وهو أول حרטاني يعيّن رئيسًا للوزراء في موريتانيا (2003-

(57) Moktar Ould Daddah, *La Mauritanie contre vents et marées* (Paris: Karthala, 2003), p. 215.

(58) Boudon.

(59) De Chassey, p. 314.

2005) بعد أن أصبح جزءاً من النظام السياسي في فترة حكم معاوية ولد الطايح (1984-2005)، وبعد خروجه من حركة الحر، حيث سعى النظام الموريتاني تحت وطأة مطالب الحراطيين بالإنصاف والتمثيل المتكافئ في المناصب السياسية والمساواة لاستيعاب النزعة الاحتجاجية الوليدة والمتنامية من خلال منح بعض المناصب الوزارية والإدارية لبعض نخب الحراطيين؛ أي استخدام التعيين في عملية استيعاب الاحتجاج من جهة، وتكريس زبونية سياسية قائمة على مقايضة الولاء بالمصالح من جهة أخرى، ويرتبط ما نسميه بالحراك الثقيل بالزبونية السياسية في سياق مجتمعاتنا العربية عموماً، والمجتمع الموريتاني خصوصاً.

2. ديناميات الحراك والانتقال بالنسبة إلى الجيل الأول من نخبة الحراطيين

بناءً على معلومات المقابلات التي أجريت مع المستجيبين، في إمكاننا الحديث عن ثلاث ديناميات كانت وراء تحقيق الحراك الصاعد لجيل النخبة الأول والثاني من الحراطيين. الدينامية الأولى في هذا الصدد هي الطموح الشخصي والقدرات الذاتية الفردية النابعة من التصميم والمثابرة والسعي الحثيث لتغيير الوضع الاجتماعي. أما الدينامية الثانية، فهي دينامية تعليمية، تتعلق بمراعاة المعارف وتحصيل الشهادات التي تجعل من صاحبها مؤهلاً للمنافسة وقادراً على نيل الاعتراف.

أما الدينامية الثالثة، فهي دينامية سياسية، فالانخراط السياسي المبكر لنخب الجيل الأول جعله رقماً صعباً يصعب تجاوزه في التعيينات وتقسيم المناصب، خاصة أنه يعتبر أيضاً بصورة عامة جزءاً من الجيل الأول من حملة الشهادات الموريتانيين الذين كانت فرص التحاقهم بالوظائف الإدارية والتعليمية ميسرة بفعل الحاجة الكبيرة إليها في حينها.

الجدول (9)

تفسير الجيل الأول لأسباب حركته الاجتماعية

المجموع	بماذا تفسّر نجاحك وترقيك الاجتماعي؟					المستوى التعليمي
	الكاريزما الشخصية	الطموح والمقومات الذاتية	التعليم والشهادات	الحظ والصدفة	مكانة الأسرة الاجتماعية	
7	0	2	3	0	2	ابتدائي
6	1	1	3	0	1	إعدادي
12	0	3	7	0	2	ثانوي
3	0	0	2	0	1	جامعي
28	1	6	15	0	6	المجموع
100	3.57	21.42	53.57	0	21.42	النسبة

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

بالنظر إلى نتائج الجدول (9)، فإن الطموح الشخصي يعتبر عاملاً في تحقيق الصعود الاجتماعي بالنسبة إلى المستجيبين بنسبة 46 في المئة، فكون المكانة الاجتماعية للأسرة كانت عاملاً يعني أن وضع الخصاصة والمعاناة كان حافزاً نفسياً ودافعاً قوياً لتغيير الوضع الشخصي الذي يترتب عليه في معظم الأحيان تغيير أوضاع العائلة الممتدة للشخص الذي يحقق حراكاً اجتماعياً ثقيلاً. لكن في الآن نفسه، فقد اعتبرت نسبة 53 في المئة أن نيل شهادات مدرسية كان عاملاً حاسماً في تحقيقهم الحراك الاجتماعي الصاعد⁽⁶⁰⁾.

لكن مسألة ارتباط الحراك بالتعليم والشهادات المدرسية تثير إشكالات عدة، فبينما لاحظنا أن جميع أفراد الجيل الأول حققوا حراكاً صاعداً بمجرد حصولهم على شهادة مدرسية مهما كانت صغيرة، فإن عدداً كبيراً من حملة الشهادات الجامعية والمتوسطة الآن يعانون البطالة ويجدون صعوبة كبرى في تغيير أوضاعهم الاجتماعية. فهل فقدت الشهادات قيمتها في تحقيق الحراك الاجتماعي؟ أم للأمر علاقة بدخول متغيرات جديدة؟ أم أن التعليم بمخرجاته لم يعد يلبي حاجات السوق؟ أم للأمر علاقة بتشبع الوظيفة العمومية، في مقابل ركود التوظيف وضموره في القطاع الخاص؟

لاحظ عدد من الدارسين أنّ الشهادات المدرسية تكتسي قيمة عالية بالنسبة إلى الفترة المبكرة من حياة الدولة الوطنية⁽⁶¹⁾، نتيجة التقدير الكبير للشهادات المدرسية وللعملية التعليمية اجتماعياً، ونتيجة أيضاً لحاجة الدولة الناشئة إلى يد عاملة مكوّنة، لكن قيمة الشهادات المدرسية في هذا النمط من الحالات سرعان ما تبدأ في التراجع مع ارتفاع عدد المتمدرسين والملتحقين بالنظام التعليمي وتزايد عدد حملة الشهادات على نحو كبير، فقد حدثت طفرة كبيرة في حملة الشهادات في تسعينيات القرن العشرين جعلت التنافس الوظيفي عند أعلى مستوياته، خاصة مع تراجع حاجة الوظيفة العمومية إلى يد عاملة وتقلص إمكاناتها في استيعاب عدد جديد كبير، فبحسب إحصاءات رسمية، فإن عدد الوظائف المطلوبة سنوياً لقطاع الوظيفة العمومية لا يتجاوز الـ 1300 وظيفة عمومية، من دون أن تكون لدينا معلومات دقيقة بشأن الكتلة الوظيفية في القطاع الخاص سنوياً، بينما تتصاعد تدريجياً نسبة اليد العاملة المتاحة للتشغيل، التي يمثل حملة الشهادات منها 60 ألف سنوياً، وذلك ما تدل عليه نسبة البطالة المرتفعة التي بلغت بحسب إحصاءات دولية 31 في المئة.

3. ديناميات الحراك بالنسبة إلى الجيل الثالث من الحراطيين

على خلاف ما رأينا في الجيل الأول والثاني من إمكانات لتحقيق الحراك الصاعد ومغادرة أوضاع الفقر، على الرغم من الظروف السياقية غير المساعدة، فإن الجيل الثالث يجد صعوبة أكبر في تحقيق الحراك الصاعد على الرغم من مستوياته التعليمية، وتحسن الأوضاع المعيشة بصورة عامة بالنسبة إلى

(60) Boudon.

(61) عبد الرحيم.

المنشأ الأسري الذي ينحدر منه، فعالية هذا الجيل من أبناء المدن التي تنتشر فيها المدارس وتستحوذ على 80 في المئة من فرص العمل في القطاعين العمومي والخصوصي.

يمكن تفسير هذه المفارقة بارتفاع المنافسة على الوظيفة وسوق العمل، بفعل العدد الكبير الذي تضخه الجامعات سنويًا من الخريجين الذين تعجز سوق العمل عن استيعابهم، وهو ما تسبب في ازدياد نسبة البطالة التي وصلت بحسب تقديرات البنك الدولي إلى 31 في المئة. لكنّ هذا التعليل لا يجعلنا نتخلّى عن افتراضنا المتمثل في أهمية الأصول الاجتماعية في تفسير حالات الحراك الصاعد والنازل.

ألقت أزمة الحراك التي بدأت ملامحها منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين بظلالها القاتمة على المشهد السياسي، ومثّل عام 2012 ذروة الأزمة، في أثر اندلاع احتجاجات شبّابية بسبب انتشار الفساد والبطالة والفقير.

الجيل الثالث هو جيل أزمة بمعان عدة؛ فهو من ناحية يمتلك تطلّعات كبرى للمستقبل بفعل انفتاحه الكبير على الخارج، وحظي بقدر لا بأس به من التعليم بصورة عامة، لكنه في الوقت ذاته يعاني انسداده فرص الحراك أمامه، ولا يجد متنفسًا لطاقتها، ما غدّى الجريمة في أوساطه، وجعله مصدر "قلق وخطر"، بدلًا من أن يكون فاعلاً في البناء والتقدم، وكثيرًا ما نجد أفرادًا من هذا الجيل يُحمّلون واقعهم البائس للأجيال السابقة، بدعوى أنها لم تبين دولة بما في الكلمة من معنى، واحتكرت الخيرات لنفسها ومحيطها القرابي. فالحديث مع هذا الجيل يثير الكثير من الإشكالات ويولّد حيرة كبرى، تجعل الباحث يعيد النظر في أولوياته ويزعزع قناعاته، على الرغم من كونه ينتمي إلى هذا الجيل، ومطلّعا على جانب كبير من حيثيات حياته، إلى درجة التعاطف معه والانغماس فيه. وهذا يشكل في حد ذاته حجابًا أمام النظر الفاحص والنظر في ما "وراء" السخرية من الحياة أحيانًا، والاستعداد للقفز فوق المواضيع الاجتماعية كلها لتحقيق النجاح الفردي مهما كلف الأمر، ولو أدى بصاحبه إلى دخول عوالم خطيرة ومجرّمة قانونيًا⁽⁶²⁾.

دفعنا الوعي بهذه التقاطعات إلى اختيار عيّنة تمثيلية تعكس شخوص هذا الجيل الجديد وحالاته، ولذلك نجد من بين العيّنة 30 أمّيًا، لكن أفرادًا من بينهم تمكّنوا من تحقيق أشكال متنوعة من الحراك الاجتماعي بوسائل غير تقليدية، أو على الأصح من خارج قنوات الحراك التقليدية، وهذا في حدّ ذاته مهمّ للبحث، ومادة للفهم.

ينطبق الأمر نفسه على السبعين شخصًا الذين لم يتجاوزوا مرحلة التعليم الابتدائي وكانوا عرضة للهدر المدرسي الذي تقف خلفه أسباب وعوامل عدة، رمت بكثيرين إلى عوالم الجريمة والفقير والمخدرات. بينما 39 في المئة فقط من مجموع عيّنة الجيل الثالث البالغ عددها 179، تمكّنوا من تحقيق مستوى تعليم متوسط وعالٍ.

(62) François Bon, "Je n'ai pas d'autre peau que la peau écrite," *Magazine Littéraire*, no. 409 (2002), p. 35.

الجدول (10)

توزيع عينة الجيل الثالث بحسب المستوى التعليمي

المجموع	المستوى التعليمي				الفئة العمرية
	جامعي	ثانوي	ابتدائي	أمي	
179	16	55	78	30	39-25
100	8.93	30.72	43.57	16.75	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول (11)

توزيع عينة الجيل الثالث بحسب نوع النشاط

المجموع	ما هو النشاط الذي تقوم به حالياً؟			الفئة العمرية
	ما زلت أدرس	عاطل عن العمل	عامل / موظف	
69	09	33	27	32-25
110	01	11	98	39-33
179	10	44	125	المجموع
100	5.58	24.58	69.83	النسبة المئوية

المصدر: المرجع نفسه.

يتبين لنا من خلال الجدول (11) أن نسبة 24.58 في المئة من عينة الجيل الثالث لا تملك عملاً، مع أنهم في سن العمل؛ ما يعني أنهم يعيشون حالة على الأوبين، أو حالة على قرابة تربطها بهم رابطة الدم أو رابطة الولاء⁽⁶³⁾. ونظراً إلى معطيات هذه الفئة الأخرى، مثل المستوى التعليمي، وجدنا أن 30 في المئة منهم حاصلون على شهادة الثانوية، و55 في المئة على شهادة جامعية، في حين تمثل نسبة الأميين منهم والحاصلين على مستوى تعليم ابتدائي، 15 في المئة فقط.

مثل هذا المؤشر دال على تراجع أهمية التعليم في الحراك الاجتماعي لدى الجيل الثالث من الشباب الموريتانيين عامة، وشباب شريحة الحراطين بصورة خاصة؛ وهم الذين تعرضوا بسبب ذلك لصعوبات مضاعفة في مغادرة حياة الفقر وتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية⁽⁶⁴⁾.

ضمن عينة الجيل الثالث نفسها، ثمة 5.58 في المئة ما زالوا يواصلون مشوارهم التعليمي في إطار التعليم الجامعي، وفي مراحل متقدمة لنيل درجة الدكتوراه أو شهادة الماجستير، وتعتبر هذه الشريحة مهمة، نظراً إلى معرفة توقعاتها لمستقبلها. أما الذين يزاولون نشاطاً - وهم مهنيون موظفون أو عمال

(63) Bonte.

(64) الفارس، ص 124.

يوميون أو عمال في مجال القطاع الخاص - فيمثلون غالبية أفراد العينة بنسبة 69.83 في المئة، وهؤلاء من المهم معرفة طبيعة عملهم ومستوى دخولهم اليومية أو الشهرية ومقارنة حراكهم الاجتماعي بحراك آبائهم وأمهاتهم، ومعرفة أي قنوات الحراك الاجتماعي الصاعد أو النازل عبروا منها، ومقارنة أوضاعهم في إطار زمنين مختلفين، اخترنا أن يكون مداه خمسة أعوام لا أكثر ولا أقل.

الجدول (12)

النشاط المهني للعاملين من الجيل الثالث مع مستوى الدخل

النشاط المهني للعاملين من عينة الجيل الثالث مع مستوى الدخل									
المدخول	أستاذ	معلم	بائع خبز	تاجر	سمكري	إسكافي	عامل محل	نشاط غير مصرح به	المجموع
عالٍ	0	0	0	10	0	0	0	6	16
متوسط	5	7	0	18	5	4	0	3	42
متدني	1	13	4	2	7	2	8	0	37
متدني جداً	0	5	8	0	3	4	7	0	27
غير معروف	0	0	0	0	0	0	0	3	3
المجموع	6	25	12	30	15	10	15	12	125

المصدر: المرجع نفسه.

يبين لنا الجدول (12) مجموعة من الأمور، من الأهمية التوقف عندها وسبر تفاصيلها التي لا تكشفها مجرد الأرقام الموجودة في الجدول إجابة عن سؤال أو اثنين مغلقتين. 16 شخصاً من أفراد هذه المجموعة يمتلكون دخلاً عالياً، يمكن من خلاله ضمهم إلى الأغنياء، في حين أن 42 فقط من المجموعة يصنّفون ضمن الطبقة الوسطى، بينما الغالبية، وهي تمثل 64 فرداً من المجموعة، تمتلك دخلاً تراوح بين المتدنية والمتدنية جداً، وتتنمي إضافة إلى آخرين في العينة نفسها إلى شريحة الفقراء.

نظراً إلى الذين حققوا حراكاً صاعداً، والذين حققوا حراكاً نازلاً، يتبين لنا أن ممارسي التجارة والأنشطة غير المصنّقة أو غير المصرّح بها⁽⁶⁵⁾ حققوا حراكاً صاعداً كبيراً، مقارنة مثلاً بالأساتذة والمعلمين من موظفي الدولة. أما الذين حققوا حراكاً صاعداً متوسطاً بالاعتماد على تعليمهم أو جهدهم العضلي في

(65) هي الأنشطة التي يجد القائمون بها حرجاً في تسميتها، وسنعرض نماذج منها تحت مسميات لا تعطي حقيقتها، لكنها تؤدي وظيفة تفسيرية مهمة، مثل مهنة التتبيط ومهنة التفيفي والسمسرة.

مجالات مهنية غير مصنفة، مثل مهنة السمكري والإسكافي، فيمثلون نسبة 33.6 في المئة، في حين تمثل مجموعة المتدنية أجورهم غالبية المجموعة العاملة، بنسبة 51.2 في المئة، ويتوزعون ما بين عمال معامل أو باعة متجولين.

4. الاقتصاد غير الرسمي والحراك السريع

37 شخصًا من أفراد عينة الجيل الثالث حققوا حراكًا صاعدًا ملاحظًا في فترة وجيزة. ويتوزعون ما بين عاملين في مجال التجارة أو ناشطين اقتصاديًا في السوق غير الرسمية.

الجدول (13)

الوضع المالي للجيل الثالث قبل خمسة أعوام

المجموع	كيف كان وضعك المالي قبل 5 سنوات؟			الوضع الراهن
	غني	متوسط	فقير معدم	
21	0	0	21	متوسط
16	1	1	14	غني
37	1	1	35	المجموع
100	2.7	2.7	94.59	النسبة المئوية

المصدر: المرجع نفسه.

يوضح الجدول (13) أن نسبة 94.59 في المئة من عينة الذين حققوا حراكًا صاعدًا ملحوظًا كانوا قبل خمسة أعوام فقط فقراء معدمين، وهذه النسبة تجعلنا وجهًا لوجه أمام شكل جديد من الحراك، سميته الحراك السريع⁽⁶⁶⁾، وهو طفرة في الحراك، لا تعتبر خاصة محلية، بقدر ما تعبر عن ظاهرة عالمية، في ظل ازدهار سوق المضاربات، وفي ظل السوق غير الرسمية واحتمالات الثراء السريع عبر الفن أو التمثيل أو الغناء أو الرياضة أو الربح من المسابقات، أو أي مجال لا يستند إلى قوانين ثابتة.

في موريتانيا تنحصر قنوات هذا الشكل من الحراك في قطاعات باتت ملمحًا مميزًا من ملامح النشاط الاقتصادي الذي يتسم بفوضى غير خلاقة إطلاقًا، لمصلحة الدولة والنظام، لكنها خلاقة بالنسبة إلى بعض الفئات والأفراد ممن يمتلكون صهوة المغامرة والمخاطرة لتغيير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية⁽⁶⁷⁾.

نستكشف بعض هذه الأعمال التي يقوم بها هؤلاء الذين حققوا حراكًا صاعدًا فجائيًا من خلال الجدول (14).

(66) أمين، ص 50.

(67) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرًا: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة 335 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص 232.

الجدول (14)
مجال عمل الذين حققوا حراكًا فجائيًا في عينة الجيل الثالث

المجموع	ما هو مجال عملك الحالي؟					الجنس
	تاجر	غير مصرّح به	تبتاب	تيفاي	سمسار	
37	10	6	13	3	5	ذكور
0	0	0	0	0	0	إناث
37	10	6	13	3	5	المجموع

المصدر: المرجع نفسه.

ما يميّز ظاهرة التبتابة والتيفاية والسمسرة والنشاط غير المصرّح به هو سرعة الكسب بأقل جهد ممكن، وتتقاطع التيفي والتبتيب مع السمسرة في بعض مظاهرها، لكنها عمليات اقتصادية سريعة، يحصل بمقتضاها الشخص على فرصة بيع لشيء بأثمان مضاعفة، وتتخذ في بعض الأحيان صفة الوساطة بمقابل، مثل ما تقوم به وكالات تأجير السيارات أو المنازل، وتعتبر "حلاوة اللسان" بالتعبير الدارج والكذب والقدرة على التزيين أهم المهارات والمواصفات التي يتطلبها سوق التيفي والتبتيب، وحاليًا تعتبر سوق الهواتف والإلكترونيات، إضافة إلى وكالات السيارات والتأمينات، أهم مجالات التيفي والتبتيب، في ظل الحرية المطلقة وعدم وجود رقابة على مدخلات هذه السوق ومخرجاتها ومئات عمليات النصب والاحتيال التي تنتشر فيها.

اعتمادًا على نتائج الدراسة الميدانية، نلاحظ أنّ 27 من أصل 37 شخصًا من الذين حققوا الحراك الصاعد بصفة سريعة، يزاولون أعمالًا لها علاقة ببورصة المضاربات في السيارات والعقارات والهواتف والإلكترونيات. ستة منهم لم يفصحوا عن طبيعة عملهم الذي تحفّه الخطورة بحسب شهادة معظمهم، وهو ما يشير إلى كونه ذا صلات بعمليات مجرّمة قانونيًا، يقود اكتشاف صاحبها إلى السجن. وقد لاحظنا أن هؤلاء يزاولون أعمالًا لها علاقة بالأجانب والإرشاد والترفيه السياحي، واثان منهم أو ثلاثة على الأقل يمتلكون نزلًا، وقد صرّح أربعة منهم أن بداية تغير أوضاعهم الاقتصادية كانت مع بداية عملهم في الإرشاد السياحي للسياح القادمين إلى موريتانيا من دول أوروبية وخليجية⁽⁶⁸⁾. بادرنا إلى سؤال المعنيين هل الغاية، وهي هنا الإثراء، تبرر الوسيلة؟ فكانت الإجابة "نعم"، فلا شيء يدفع الشخص إلى البقاء في وضع الخصاصة المالية والاحتقار الاجتماعي، في مجتمع لا يعترف إلاّ بالمال⁽⁶⁹⁾. ارتباط الحراك الصاعد بمنح الاعتبار، يؤدي في بعض الأحيان إلى منافسة غير شريفة، كما يقود بعض الطامحين إلى نهج سبل غير إيجابية.

(68) المقابلات الموجهة، نواكشوط، أيلول/ سبتمبر 2018.

(69) المرجع نفسه.

سألنا هذه العينة عن أوضاع الأسرة وحاولنا قياس تأثير حراكهم الشخصي في محيطهم الأسري المباشر، فكانت النتائج كما يوضح الجدول (15).

الجدول (15)
الوضع السابق لأسرة الأبوين

المجموع	الوضع السابق لأسرة الأبوين				الجنس
	معدم/ة	فقير/ة	متوسطة/ة	غني/ة	
37	16	21	0	0	الأمهات
37	3	28	6	0	الآباء
74	19	49	6	0	المجموع

المصدر: المرجع نفسه.

مقارنةً بوضع الأبوين، فحوالي 91 في المئة من جيل الآباء فقراء ومعدمون، وستة فقط من الآباء يتمتعون بحالة اقتصادية متوسطة، وبناءً عليه، فغالبية أفراد عينة الجيل الثالث ممن حققوا حراكًا صاعدًا ملاحظًا، وعدددهم 37 شخصًا ينحدرون من أسر فقيرة أو معدمة. لكن ماذا عن الوضع الحالي لجيل الآباء؟

الجدول (16)
الوضع الحالي لأسرة الأبوين

المجموع	الوضع الحالي لأسرة الأبوين				الجنس
	ميسور/ة	متوسطة/ة	فقير/ة	معدم/ة	
37	4	11	21	16	الأمهات
37	4	11	28	3	الآباء
74	8	22	35	9	المجموع
100	10.81	29.72	47.29	12.16	النسبة المئوية

المصدر: المرجع نفسه.

نسبة 60 في المئة تقريبًا من الآباء لم يطرأ أي تغيير على وضعيتهم الاقتصادية، ما يؤكد أن حراك الأبناء كان حراكًا بنتائج إيجابية فردية، تشمل المباشرين للحراك أولاً، وتالياً الأسرة الخاصة، وعلى نحو هامشي تصل إلى الآباء. أما الآباء الذين استفادوا من حراك أبنائهم بصورة مباشرة فنسبتهم 32 في المئة، أخذًا في الحسبان أولئك الآباء الذين كانوا يتمتعون بوضع اقتصادي شبه مريح⁽⁷⁰⁾.

(70) الفارس، ص 119.

أما بالنسبة إلى الأفراد العشرة الموجودين في عينة الجيل الثالث من الحراطين، الذين لا يزالون يواصلون دراساتهم العليا، فقد استطلعنا آراءهم حول مجموعة من الأمور، منها أولاً المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة لمعرفة الحالة الاقتصادية لأسرة المنشأ ودرجة تأثير ذلك في النجاح في استمرارية التعليم، ثم ثانياً معرفة ما إذا كانوا يحظون بأي نوع من المنح الدراسية، وطبيعة تلك المنح، هل هي منحة حكومية أم مصدرها الأهل، والتخصصات التي يدرسونها، فمن معرفة نوع التخصص يمكن أن نعرف قابلية هؤلاء لتحقيق الحراك، نظراً إلى الاختصاصات التي يوجد عليها طلب كبير في سوق الشغل، وارتباطاً بهذا الأمر، سألناهم عن توقعاتهم لمستقبلهم على الأمد القريب والمتوسط والبعيد، أي مستقبلهم كما يخططون له بعد خمسة وعشرة أعوام و15 عاماً، فكانت إجاباتهم على النحو المبين في الجدول (17) إجابة عن سؤال: كيف تقيم الأوضاع الاقتصادية لأسرة الأبوين المباشرين لك؟

الجدول (17)

الأوضاع الاقتصادية للمستمرين في دراساتهم العليا من عينة الجيل الثالث

المجموع	كيف تقيم الأوضاع الاقتصادية لأسرة الأبوين؟			المستوى التعليمي
	ميسورة الحال	متوسطة	فقيرة	
5	1	0	4	مرحلة الماجستير
5	1	2	2	مرحلة الدكتوراه
10	2	2	6	المجموع
100	20	20	60	النسبة المئوية

المصدر: المرجع نفسه.

يوضح الجدول (17) أن 60 في المئة من أسر مجموعة أفراد العينة الذين لا يزالون يواصلون دراساتهم العليا هي أسر فقيرة، بينما نسبة 40 في المئة من بقية الأسر تنتمي إلى طبقة متوسطة وميسورة الحال، وتميل هذه الطبقات بصورة عامة إلى دعم استمرار المسيرة التعليمية للأبناء ما دامت عندهم الرغبة، بل نجد أن هذه الأسر، في الكثير من الحالات، تتحمل نفقات تعليم أبنائها في الخارج، لاقتناعها بأهمية التعليم لتحقيق الحراك الصاعد من جهة، والحفاظ على مستوى الأسرة الطبقي من جهة أخرى. ولذلك نجدها أيضاً حريصة على تربية أبنائها منذ الصغر على التشبث بالتعليم وجعله أولوية الأولويات⁽⁷¹⁾. وكان لافتاً قول أحد أفراد العينة لنا إن حصد الشهادات العليا مسألة مصيرية بالنسبة إليه وإلى أسرته من ناحيتين: لناحية تحسين حظوظه الوظيفية المرتبطة مباشرة بالشهادات التي يجري الحصول عليها، ولناحية تباهي الأسرة الاجتماعي بتقدم أبنائها تعليمياً أمام أقران الأبوين والأقارب.

(71) إدريس، ص 15.

الجدول (18)

تخصصات المستمّرّين في الدراسة من عيّنة الجيل الثالث

المجموع	ما هو التخصص الذي تدرسه؟							المستوى التعليمي
	طب	اقتصاد	قانون	إنسانيات	رياضيات	هندسة	فيزياء/ كيمياء	
5	0	1	1	1	1	0	1	ماجستير
5	3	0	0	0	0	1	1	دكتوراه
10	3	1	1	1	1	2	2	المجموع
100	30	10	10	10	10	20	20	النسبة المئوية

المصدر: المرجع نفسه.

اثنان فقط من المجموعة يدرسان تخصصات قانونية وإنسانية، بينما البقية ونسبتهم 80 في المئة يكملون دراساتهم العليا في تخصصات علمية، وهذه النتيجة ليست اعتباطية، إذا وضعنا في الحسبان التثمين الاجتماعي للتخصصات العلمية على حساب التخصصات الأدبية التي يُنظر إليها بوصفها تخصصات غير عملية وغير مطلوبة في السوق، ويعاني كثيرون من خريجها البطالة، وإن كانت الإحصاءات تقول لنا عكس ذلك، حيث أصبح ذوو التخصصات العلمية الأعلى نسبة بين حملة الشهادات المعطلين عن العمل، لكن النظرة الاجتماعية لا تزال تحبّد أكثر التخصص العلمي على التخصص الأدبي. مع العلم أنّ الشخصين اللذين يكملان دراستهما العليا في تخصص أدبي، يدرسان على نفقة الدولة من خلال نيلهما منحة حكومية استحقاقية، و60 في المئة من الباقيين أيضاً يدرسون اعتماداً على منحة حكومية، بينما 20 في المئة فقط هم الذين يدرسون بمنحة أسرية في جامعات خاصة خارج موريتانيا، أحدهما يدرس الهندسة في جامعة خاصة، والآخر تخصص في المحاسبة في جامعة خاصة وكلاهما من أسرة ميسورة الحال.

من اللافت تمتع أبناء الحراطين بالمنح الجامعية الحكومية التي تخضع لشروط صارمة في الانتقائية والاختيار، لأنها تتطلب أن يكون الحاصل عليها الأول على دفعته طوال ثلاثة أعوام في الجامعة، أو أن يكون بين الأوائل في مناظرة البكالوريا الوطنية بحسب الشعبة التي يترشح منها، وبينما يجري منح أكثر من 50 شخصاً بين التخصصات العلمية والتقنية، فإن التخصصات الأدبية يمنح منها ستة أشخاص فقط، وذلك في ظل التمييز "الإيجابي" للتخصصات العلمية التي تعتبر حاجة سوق العمل والشغل إليها أكثر من نظيرتها الأدبية.

خاتمة

من خلال ما سبق يتضح أن الحراك الاجتماعي لا يزال متلبساً في المجتمع الموريتاني بالعديد من المحددات، جانب منها ينتمي إلى ما نسميه المحددات الأولية غير الموضوعية المرتبطة بمجتمع ما قبل الدولة، أي المجتمع الموريتاني التقليدي بنظامه القبلي الصارم وتراثيته الصارمة على أساس النسب والأصل الاجتماعي، وتسرب هذه المحددات إلى الدولة الوطنية، وخاصة أنظمتها المسؤولة عن التعبئة والتربية والتعليم والتوظيف، إلى حدّ يمكن معه الحديث عن إعادة إنتاج موسّعة للتراتبيات الاجتماعية. إلا أنه تحت ضغط المطالبات وعوامل التحديث غير المتحكّم فيها تعرّض نظام التراتبية الاجتماعية لاختراقات وتصدّعات، أضفت شكلاً من أشكال "الديمقراطية على الحركية الاجتماعية"، بمعنى تراجع القدرة على التحكم في الحراك الاجتماعي وبرمجته، وهذا ما يُفترض أن المدرسة الجمهورية، والمساواة المواطنة، قامت به (تحت عنوان بارز وهو تكافؤ الفرص) في ظل الدولة الحديثة مدعومة في ذلك بالتصنيع والإمكانات الاقتصادية المتنوعة، بل مدعومة أيضاً من العولمة، في إطار ظاهرة "تفجّر مصادر الحراك الاجتماعي" الذي لم يعد بالضرورة مرتبطاً بالحصول على شهادات تعليمية، بقدر ما أصبح مرتبطاً بمهارات ومجالات نشاط متعددة وغير محدودة، مثل الرياضات، خاصة كرة القدم والأنشطة الفنية والترفيهية باختلافها من (غناء وفنون أداء)، عززتها شبكات وسائل التواصل الاجتماعي وما خلقت من فرص، أنتجت لنا ظاهرة "المؤثرين/رات" والتسويق الشبكي عبر الإنترنت والترويج. وأضيف إلى هذا العامل مؤخرًا انتعاش ظاهرة الهجرة، لكن هذه المرة صوب وجهة لم يعتدها الموريتانيون، وهي الولايات المتحدة الأمريكية "الحلم الأميركي"، فقد سجّلت الإحصاءات منذ عام 2019، تضاعف عدد المهاجرين الموريتانيين، لا سيما من فئة الشباب، صوب الولايات المتحدة، عبر طرق محفوفة بالمخاطر، وتتطلب تكلفة مالية مرتفعة للوصول إلى "جدار ترامب" والقفز من فوقه. وكعادة الموريتانيين في صك التسميات للظواهر الجديدة والمؤثرة في حياتهم، فقد سمّوا ظاهرة الهجرة نحو "الحلم الأميركي" بـ "ترصاف الحيط"، في نوع من التهكم والتندر من الظاهرة، لكن مع اعتراف ضمني بأن "الهجرة الشرعية أو غير الشرعية" باتت السبيل الوحيد لتغيير الأوضاع نحو الأحسن، في ظل انسداد الأبواب، أمام الشباب الموريتانيين عموماً، في مجال التوظيف والعمل، لتغيير أوضاعهم ومغادرة أوضاع الخصاصة والفقر والتهميش والنظرة الدونية... إلخ. فهل تكون ظاهرة تفجّر مصادر الحراك الاجتماعي هي المعطى الذي تتكسر عليه تأثيرات الأصل الاجتماعي في حظوظ الأفراد وفرصهم في الترقى والصعود الاجتماعي؟

References

المراجع

العربية

إدريس، عبد النور. سوسيولوجيا التمايز: ظاهرة الهدر المدرسي بالمغرب. مكناس: دفاتر الاختلاف، 2016.

أفهيلد، هورست. اقتصاد يغدق فقراً: التحوّل من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه. ترجمة عدنان عباس علي. سلسلة عالم المعرفة 335. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007.

- أليكس، ميكشلي. الهوية. ترجمة علي وطفة. دمشق: دار الوسيم للطباعة، 1993.
- أمين، جلال. ماذا حدث للمصريين؟ تطور المجتمع المصري في نصف قرن 1945-1995. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998.
- إندرسن، بندكت. الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها. ترجمة نائل ديب. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- بودون، ريمون وفرانسوا بوريكو. المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ترجمة سليم حدّاد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
- بونت، بيير. روايات أصول المجتمعات البيطانية: مساهمة في دراسة ماضي غرب الصحراء. ترجمة محمد بوعليية الغراب. نواكشوط: دار جسور، 2015.
- _____ . أنثروبولوجيا مجتمعات غرب الصحراء. الرباط: مركز الدراسات الصحراوية، 2017.
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية: دراسة مسحية شاملة. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛ معهد البحوث والدراسات العربية، 1978.
- حركة الحر. كتاب أبيض حول ماضي وحاضر ومستقبل الحراطيين. نواكشوط: حركة الحر، 2012.
- دي شاسيه، فرانسيس. موريتانيا من 1900 إلى 1975. ترجمة محمد بوعليية الغراب. نواكشوط: جسور للنشر، 2014.
- رشيق، حسن. "الهوية الناعمة والهوية الخشنة". ترجمة أحمد يعلاوي. إنسانيات. العدد 47-48 (2010).
- سيورك، يان. أي مستقبل لعلم الاجتماع؟ في سبيل البحث عن معنى وفهم العالم الاجتماعي. ترجمة حسن منصور الحاج. أبوظبي: كلمة؛ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.
- شايفان، داريوش. أوهام الهوية. ترجمة محمد علي مقلّد. بيروت: دار الساقى، 1993.
- عبد الرحيم، حافظ. الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- كرومبتون، روزماري. الطبقات والتراصف الطبقي. ترجمة محمود عثمان حداد وغسان رملوي. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- مارشزين، فيليب. القبائل، الإثنيات والسلطة في موريتانيا. ترجمة محمد بوعليية الغراب. نواكشوط: جسور للنشر، 2014.

- المحبوبي، سيدي عبد الله. "الهجرات الداخلية والتنمية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية". أطروحة دكتوراه دولة في الجغرافيا. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1997. (غير منشورة)
- محمذن، محمّدو. وثائق من التاريخ الموريتاني: نصوص فرنسية غير منشورة. نواكشوط: منشورات جامعة نواكشوط، 2000.
- "موريتانيا: السيف مسلّط على رقابنا": قمع النشاط المجاهدين بانتقاد ممارسات التمييز والرق في موريتانيا". منظمة العفو الدولية. 2018/3/22. في: <https://tinyurl.com/48wntv67>
- ميثاق الحراطين. الميثاق من أجل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحراطين. نواكشوط: ميثاق الحراطين، 2014.
- هس، شارلين وبيير باتريشيا ليفي. البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية. ترجمة هناء الجوهري. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.
- وزارة الخارجية الأميركية. موريتانيا، تقرير حقوق الإنسان. 2017.
- وطفة، علي أسعد. "إشكاليات التربية العربية في فكر خلدون النقيب". إضافات. العدد 20-21 (خريف وشتاء 2012).
- ولد البراء، يحيى. المجموعة الكبرى الشاملة لفتاوى ونوازل وأحكام أهل غرب وجنوب غرب الصحراء. نواكشوط: مولاي الحسن ولد المختار الحسن، 2010.
- ولد السّعد، محمد المختار. الفتاوى والتاريخ: دراسة لمظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال فقه النوازل. تونس: دار الغرب الإسلامي، 2000.
- وتّاس، المنصف. الجمعيات في موريتانيا. تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2022. [دراسة مرقونة]

الأجنبية

Archives Nationales Nouakchott. Dossier E 33-1. Sous-dossier Adrar 1921.

Arnaud, Jean. *Profilé démographique des villes de Mauritanie d'après l'enquête urbain de 1975*. Dakar: Bulletin de L'institut fondamental d'Afrique noire, 1976.

Bary, Brian. *Culture and Equality: An Egalitarian Critique of Multiculturalism*. Cambridge: Polity Press, 2008.

Blanchet, Alain & Anne Gotman. *L'enquête et ses méthodes: L'entretien*. Paris: Nathan, 1993.

_____. *Dire et faire dire: L'entretien*. Paris: Armand Colin, 2015.

Bon, François. "Je n'ai pas d'autre peau que la peau écrite." *Magazine Littéraire*. no. 409 (2002).

Bonte, Pierre. 'L'ordre' de la tradition. Évolution des hiérarchies statutaires dans la société maure contemporaine." *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*. vol. 54, no. 1 (1989).

Boudon, Raymond. *L'inégalité des chances: La mobilité sociale dans les sociétés industrielles*. Paris: Armand Colin, 1973.

Bourdieu, Pierre. *La Noblesse d'État: Grandes écoles et esprit de corps*. Paris: Les Éditions de Minuit, 1989.

De Chassey, Francis. *La Mauritanie de 1900 à 1975*. Paris: L'Harmattan, 1984.

_____. *L'étrier, la houe et le livre*. Paris: Anthropos, 1977.

Hames, Constant. "La société maure ou le système des castes hors de l'Inde." *Cahiers Internationaux de Sociologie*. vol. 46 (1969).

Kaufmann, Jean-Claude. *L'entretien compréhensif*. Paris: Armand Colin, 2004.

Leveau, Rémy. *Le Fella Marocain, défenseur du trône*. Paris: Presse de la fondation nationale des sciences politiques, 1976.

Moussa, Ba Oumar. *Noirs et Beydanes Mauritaniens: L'École, creuset de la nation?* Paris: L'Harmattan, 1993.

Ould Daddah, Moktar. *La Mauritanie contre vents et marées*. Paris: Karthala, 2003.

Rigaudiat, Jacques. *Le nouvel ordre prolétaire: Le modèle social français face à l'insécurité économique*. Paris: Édition Autrement, 2007.

Rosanvallon, Pierre. *La Crise de l'État-providence*. Paris: Édition du Seuil, 1981.

Sauvayre, Romy. *Les méthodes de l'entretien en sciences sociales*. Paris: Dunod, 2013.